

، وفي الزاوية الأخرى قومٌ آخرون مع إمام آخر [X] ، فاقتدى  
بالإمامين جميعاً ، فصلاته باطلة ؛ لأنه لا يمكنه أن يراعي نظم  
صلاة  
[الإمامين] جميعاً<sup>(٣)</sup> .

[ لو قام إلى  
الركعة الخامسة  
سahياً ]

الخامسة : لو قام إلى الركعة الخامسة ساهياً ، فجاء إنسان  
فاقتدى [X] به ، إن كان المقتدي لا يعلم أن [ الركعة ] الخامسة // فالإقتداء  
صحيح والركعة محسوبة ، وإن كان يعلم أنها خامسة ففي صحة الاقتداء  
وجهان : أحدهما : [ لا يصح ] [X] ؛ لأن فعله غير معتد به وهو عالم .  
والثاني : تتعقد ؛ لأن التحريمة باقية ، فعلى هذا لا يتابعه ؛ ولكن يقعد  
وينتظره حتى يتشهد معه ، وإذا سلم قام فقضى ما عليه<sup>(٧)</sup> .

[ الصلاة خلف  
الصبي المميز ]

السادسة : //الصبي إذا كان مميزاً يُندب إلى إقامة  
الجماعة كما يؤمر بإقامة الصلاة ، فلو أراد الصبي أن  
يؤم الناس ، جازت الصلاة خلفه فرضاً كان أو نفلاً<sup>(٨)</sup> ، وقال  
أبو حنيفة<sup>(٩)</sup> : الفرض لا يجوز خلف الصبي ، أما النفل [ فيختلفون  
فيه ] [X] . ودليلنا ما روي عن عمرو بن سلمة<sup>(١١)</sup> قال : وقد أبي

د [ ١٤٧ ]

[X] ساقط من ( ط ) .

[X] في ( د ) ، ( هـ ) : " إمامين " ، وفي ( ط ) : " الإمامين " .

(٣) انظر : الأم ( ٣٠٩ / ١ ) .

[X] في ( د ) ، ( هـ ) : " فاقتدى به " ، وفي ( ط ) : " واقتدى به " .

[X] في ( د ) ، ( هـ ) : " الركعة " ، وفي ( ط ) : " ركعة " .

[X] في ( د ) ، ( هـ ) : " لا يصح " ، وفي ( ط ) : " يصح " ، والأول هو الصواب .

(٧) انظر : المجموع ( ١٣٠ / ٤ ) .

(٨) انظر : الأم ( ٢٩٥ / ١ ) ، مختصر البويطي الورقة ( ٨٣ / ١ ) ، التهذيب ( ٢ / ٢٦٥ ) ، مختصر المزني ص ٢٦ ، التهذيب ( ٢٦٥ / ٢ ) ، الإبانة ( مخطوط )

الورقة [ ٤٢ - ب ] ، الحاوي ( ٤١٤ / ٢ ) ، المقنع الورقة ( ٥٩ ) ، التعليقة لأبي

الطيب الطبري تحقيق إبراهيم الظفيري ( ١٢٩٥ / ٢ ) .

(٩) للإمام أبي حنيفة في صحة إمامة الصبي المميز قولان : الأول : لا يجوز أن يكون

إماماً في المكتوبة ، ويجوز أن يكون إماماً في النافلة . والثاني : لا يجوز أن يكون

إماماً مطلقاً ، وهو الصحيح عن الإمام أبي حنيفة ، والأصح عند عامة فقهاء الحنفية

. انظر : شرح فتح القدير ( ٣٥٧ / ١ ) ، بدائع الصنائع ( ٦٦٩ / ١ ) ، المبسوط (

١٨٠ / ١ ) .

[X] في ( هـ ) : [ فيختلفون فيه ] ، وفي ( ط ) ، ( د ) : " يختلفون " .

(١١) عمرو بن سلمة : أبو بريد الجرحي ، وقيل : أبو يزيد ، وهذا الذي كان يؤم قومه

=

على رسول الله ﷺ فلما رجع ذكر ما أمره به رسول الله ﷺ ، وفي جملة ذلك: " إذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم وليؤمكم أكثركم قرآناً " ، ولم يكن في قومي أكثر قرآناً مني ، فقدموني وأنا ابن سبع سنين أوست ، فكننت أصلي بهم الفرض والنفل<sup>(١)</sup> .

**فرع : الجمعة خلف الصبي هل تصح أم لا ؟ فيه قولان :**  
 أحدهما : تصح قياساً على سائر الفرائض . والثاني : لا تصح .  
 والفرق أن الجمعة اختصت بشرائط لا يشاركها فيها // غيرها ؛  
 كالعدد ، والخطبة ، والوقت ، وموضع الاستيطان ، فكان من شرائطها أن يكون الإمام من أهل الفرض<sup>(٢)</sup> .

**السابعة : إذا وقف المجنون يصلي فاقتدى به إنسان ، لا تصح صلاته<sup>(٣)</sup> ؛** لأن المجنون يضاد الطهارة ، والطهارة شرط في الصلاة ، فلو لم يعلمه مجنوناً حتى صلى ، ثم تبين من بعد تجب الإعادة ؛ لأن المجنون لا يصلح أن يكون إماماً بحال ، وأيضاً فإن أمارات الجنون قل ما تخفى ، فلم يكن معذوراً في الاقتداء به .

**الثامنة : الإسلام شرط في الإمام<sup>(٤)</sup> ، حتى لو اقتدى بكافر وهو**

[ الصلاة خلف  
الكفر ]

في حياة النبي ﷺ وهو صبي ولأبيه صحبة ووفادة ، وقد قيل : إنه وفد مع أبيه وله رؤية ، والصحيح أنه لم يثبت له سماع ولا رؤية النبي ، أرخ الإمام أحمد موته سنة ٨٥ هـ

انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ( ٤ / ٦٤٣ ) ، سير أعلام النبلاء ( ٣ / ٥٢٤ ) ، شذرات الذهب ( ١ / ٩٥ )

(١) الحديث رواه البخاري في كتاب المغازي ، باب مقام النبي ﷺ بمكة زمن الفتح ، انظر : فتح الباري ( ٨ / ٢٢ ) .

(٢) انظر : الأم ( ١ / ٣٣١ ) ، البيان ( ٢ / ٣٩١ ) ، المحرر ص ٢٤٨ ، التهذيب ( ٢ / ٣٤٧ ) ، الحاوي ( ٢ / ٤١٤ ) ، العزيز ( ٢ / ٢٦٣ ) ، روضة الطالبين ( ١ / ٥١٦ ) ، التنبيه ص ٥٣ ، حلية العلماء ( ١ / ٢٢٧ ) ، والصحيح عند محققي المذهب صحة الجمعة خلف الصبي .

(٣) انظر : الأم ( ١ / ٢٩٩ ) ، البيان ( ٢ / ٤٠٠ ) ، مختصر المزني ص ٢٧ ، المجموع

( ٤ / ٢١٩ ) ، التنبيه ص ٥٣ .

(٤) انظر : الأم ( ١ / ٢٩٨ ) ، المقنع الورقة ( ٦١ ) ، مختصر البويطي الورقة ( ٨٣ / ١ ) ، مختصر المزني ص ٢٧ ، التنبيه ص ٥٣ .

[ العفر إذا  
صلى في بلاد  
الإسلام ]

يعلمه كافراً لا تصح الصلاة ؛ // لأن الكفر يضاد [ العبادة ] (X) ، فلا تصح [ صلاته ] (X) ، وإذا لم تكن صلاته صحيحة كان المقتدي به مع العلم مفراطاً ، فلم تصح صلاته .

فروع أربعة : أحدها : الكافر إذا صلى في بلاد الإسلام [ ولم يظهر التشهد بحيث يسمع ] (X) منه ، لا يحكم بإسلامه عندنا<sup>(٤)</sup> ؛ سواء صلى في المسجد [ أو في غير المسجد ، وسواء ] (X) كان إماماً أو مأموماً أو منفرداً ، وقال أبو حنيفة : [ إذا صلى ] (X) [ بالجماعة في المسجد ] (X) إماماً // أو مأموماً يحكم بإسلامه<sup>(٥)</sup> وإن [ لم يقرأ التشهد ] (X) ، فأما إذا صلى بالجماعة خارج المسجد ، أو منفرداً في [ المسجد ] يختلفون [ (X) ]

فيه . ودليلنا أن الصلاة فرع من فروع الدين فلا تجعل إسلاماً من الكافر [ كالطهارة ] (X) والاعتكاف ، فأما إذا أظهر التشهد فالمذهب أنه يحكم بإسلامه ؛ [ لأن الشهادتين صريح في الإسلام ، وقد قيل فيه وجـه ] آخر : لا يحكم بإسلامه [ (X) ] ؛ لاحتمال أنه ذكر ذلك على سبيل الحكاية ، وليس بصحيح .

(X) في ( د ) : " الصلاة " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " العبادة " .

(X) في ( د ) : " الصلاة " وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " صلاته " .

(X) ممسوح من ( ط ) .

(٤) انظر : البيان ( ٣٩٢ / ٢ - ٣٩٣ ) ، المجموع ( ٢١٩ / ٤ - ٢٢٠ ) ، الحاوي

( ٤١٩ / ٢ ) ، مختصر البويطي الورقة ( ٨٤ / ١ ) ، الأم ( ٢٩٨ / ١ ) ، التعليقة

( ١٠٣٧ / ٢ ) ، حلية العلماء ( ٢٢٧ / ١ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق

إبراهيم الظفيري ( ١٣٤٤ / ٢ ) .

(X) ممسوح من نسخة ( ط ) .

(X) ممسوح من نسخة ( ط ) .

(X) ممسوح من نسخة ( ط ) ، وفي ( هـ ) : " في المسجد بالجماعة " .

(٨) انظر : رد المحتار على الدر المختار ( ٢٣٥ / ١ ) ، مختصر اختلاف العلماء

( ٣٢٠ / ١ ) .

(X) ممسوح من نسخة ( ط ) .

(X) ممسوح من نسخة ( ط ) .

(X) ممسوح من نسخة ( ط ) .

(X) ساقط من ( د ) .

[ الحربي أو  
المرتد إذا صلى  
في بلاد الحرب ]

**الثاني :** إذا صلى الحربي في دار الحرب<sup>(١)</sup> أو المرتد<sup>(٢)</sup> ، ذكر الشافعي - رحمه الله - أنه يحكم بإسلامه<sup>(٣)</sup> ، وليس الحكم بإسلامه لعللة الصلاة ؛ ولكن بالصلاة يستدل على إسلامه ؛ من حيث إنه لا قوة للمسلمين في دار الحرب حتى يفعل ذلك تقية ، وليس في الموضع مسلم حتى يقصد الاستهزاء والمغايرة ، حتى لو كان يعلم أن هناك مسلماً لا يجعل ذلك إسلاماً .

[ الصلاة خلف  
الكافر الذي لا  
يكتف كفره في  
العادة ]

**الثالث :** [ إذا صلى ] خلف إنسان فبان الإمام كافراً ، فإن كان كافراً لا يكتف عادة ؛ مثل : [ اليهود والتنصر ] ، فعليه الإعادة

(١) دار الحرب : بلاد المشركين الذين لا صلح بينهم وبين المسلمين . انظر : لسان العرب

(٣ / ١٠٠) باب الحاء ، وجاء في مغني المحتاج ( ٢ / ٤٢٢ ) أن دار الحرب هي : دار الكفار الذين لا عهد بينهم وبين المسلمين .

(٢) المرتد : ارتد الشخص : رد نفسه إلى الكفر ، والاسم : الردة . انظر : المصباح المنير

ط [ ١٠١ ]

( ١ / ٢٢٤ ) كتاب الرأ ، وجاء في حلية الفقهاء لأبي الحسن الرازي ص ١٩٨ :

المرتد : من قولك : رددت الشيء أردته ، كأنه رده إلى كفره فارتد ؛ أي فرجع ورد نفسه وفي أنيس الفقهاء ص ٦٧ : المرتد : الرجوع من الدين الحق إلى الباطل .

(٣) انظر : الأم ( ٦ / ٢١٨ ) ، العزيز ( ٢ / ١٥٤ ) ، روضة الطالبين ( ١ / ٤٥٢ )

، البيان ( ٢ / ٣٩٢ ) ، المجموع ( ٤ / ٢١٩ ، ٢٢٠ ) التعليقة لأبي الطيب الطبري

( ٢ / ١٣٥٢ ) وجاء فيه : وإذا صلى الكافر الأصلي إماماً أو مأموماً أو منفرداً في =

مسجد أو غيره لم يصير بذلك مسلماً ؛ سواء كان في دار الحرب أو دار الإسلام ، نص عليه الشافعي في الأم ، والمختصر ، وصرح به الجمهور ، وقال القاضي أبو الطيب : إن صلى في دار الحرب كان إسلاماً ، وتابعه على ذلك المصنف والشيخ أبو إسحاق ، وقال المحاملي : يحكم بإسلامه في الظاهر ؛ ولكن لا يلزمه حكم الإسلام ، وقال صاحب التتمة : إذا صلى حربي أو مرتد في دار الحرب قال الشافعي : يحكم بإسلامه ، بشرط أن لا يعلم أن هناك مسلماً يقصد الاستهزاء ومغايرته بالصلاة ، وذكر صاحب الشامل أن المذهب أنه لا يحكم بإسلامه ، ثم حكى قول أبي الطيب ثم قال : وهذا لم أره لغيره ، واتفق المتأخرون الذين حكوا قول القاضي أبي الطيب على أنه ضعيف ، وأن المذهب أنه لا يحكم بإسلامه كما نص عليه الشافعي والمتقدمون ، وهذا النص الذي حكاه صاحب التتمة غريب وضعيف .

(ط) ساقط من ( ط ) .

(هـ) في ( هـ ) : " اليهود والنصراني " .

عندنا<sup>(١)</sup>، وعند المزني : لا إعادة عليه<sup>(٢)</sup> ، وقاس على ما لو [ بان ] الإمام جنباً أو محدثاً ، وليس بصحيح ، والفرق من وجهين : أحدهما : أن الجنب يصلح أن يكون إماماً بحال ؛ وهو إذا تيمم عند عدم الماء ، والكافر لا يصلح أن يكون إماماً بحال ، فكان حكمه أغلظ .

الآخر : // أن الكفر لا يخفى في العادة ، فكان مفرطاً في الاقتداء به ، فأما [ طهارة ] الإمام فلا طريق إلى معرفتها على التحقيق ؛ لأن أكثر

ما في المقدور أن يشاهده يتطهر ، وربما يحدث في تلك الحالة ، وإنما تُعرف من حيث الظاهر ، وقد وُجد ظاهر يدل على كونه متلباً

[ بالطهارة ] وهو يقدمه إلى الصلاة .

الرابع : لو كان الإمام كافراً ، وكان الكفر ممّا يستتر به عادة<sup>(٣)</sup> // كالزندقة<sup>(٤)</sup> ، ففي وجوب الإعادة وجهان : أحدهما : لا تجب الإعادة ؛ لأنه // يشق الوقوف عليه . والثاني : تجب ؛ لأن الكافر لا يصلح أن يكون إماماً بحال .

[ الصلاة خلف من يستتر بالكفر ]  
د [ ٤٨ ]

التاسعة : الصلاة خلف الفاسق<sup>(٥)</sup> صحيحة عندنا ؛ ولكن لا تستحب الصلاة خلفه<sup>(٦)</sup> ، وقال مالك : لا تجوز [ الصلاة خلف

[ الصلاة خلف الفاسق ]

(١) انظر : البيان ( ٢ / ٣٩٤ ، ٣٩٥ ) ، المجموع ( ٤ / ٢١٩ ) .

(٢) انظر : الحاوي ( ٢ / ٤٢٣ ) ، مختصر المزني ص ٢٧ .

(٣) في ( د ) ، ( هـ ) : " على ما لو كان " ، وفي ( ط ) : " على ما لو بان " .

(٤) في ( د ) ، ( هـ ) : " فأما طهارة الإمام " ، وفي ( ط ) : " فأما الطهارة في الإمام " .

(٥) في ( د ) ، ( هـ ) : " بالطهارة " ، وفي ( ط ) : " بالصلاة " ، والصواب الأول .

(٦) انظر : الحاوي ( ٢ / ٤٢٣ ) ، المجموع ( ٤ / ٢١٩ ) ، البيان ( ٢ / ٣٩٥ ) ، التهذيب ( ٢ / ٢٦٨ ) .

(٧) الزندقة : الزنديق مثل : قنديل ، وهو الذي لا يتمسك بشريعة ويقول بدوام الدهر ، والعرب تعبر عن هذا بقولهم : ملحد ؛ أي طاعن في الأديان ، وفي التهذيب : زندقة وزنديق أنه لا يؤمن بالآخرة ولا بوحدانية الخالق . انظر : المصباح المنير ( ١ / ٢٥٦ ) ، كتاب الزاي .

(٨) فسق فسوقاً من باب قعد : خرج عن الطاعة ، والاسم : الفسق ، وأصله خروج الشيء من الشيء على وجه الفساد . انظر : المصباح المنير ( ٢ / ٤٧٣ ) كتاب الفاء .

(٩) انظر : الإبانة الورقة [ ٤٣ - ب ] ، البيان ( ٢ / ٣٩٧ ) ، المجموع ( ٤ / ٢٢١ ) ، الحاوي ( ٢ / ٤١٤ ، ٤١٥ ) ، التنبيه ص ٥٣ ، مختصر المزني ص ٢٧ ،

الفاسق<sup>(١)</sup> ودليلنا ما روي أن رسول x قال : " صَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ " <sup>(٢)</sup> ، وما روي أن عبد الله بن عمر صلى خلف الحجاج<sup>(٣)</sup> ف قيل له في ذلك ، فقال : إذا دعانا إلى الله - عز وجل - بايعناه ، وإذا دعانا إلى الشيطان خالفناه<sup>(٤)</sup> .

[ الصلاة خلف  
المبتدع ]

**العاشرة :** إذا صلى خلف مبتدع - والبدعة<sup>(١)</sup> : اسم لكل زيادة في الدين سواء كان قرينة أو معصية ، فإن كانت بدعته بزيادة طاعة ؛ مثل : أن يكثر الصلاة ، والصوم ، ويكثر الصدقة ؛ سواء كان يوافق الشرع ؛ بأن يتعبد في غير وقت الكراهة ، أو كان يخالف الشرع ؛ بأن كان يصلي في الأوقات المكروهة ، فالصلاة خلفه

المقتنع مع الورق  
( ٦١ ) ، حلية العلماء ( ٢٢٧ / ١ ) ، فتح العزيز ( ٣٣١ / ٤ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري ( ١٣٢١ / ٢ ) . أي أن المذهب أن إمامة الفاسق مكروهة .

(١) انظر : بداية المجتهد ( ٢٠٥ / ١ ) ، بلغة السالك ( ١٥٨ / ١ ) ، الفواكه الدواني ( ٢٤١ / ١ ) ، المدونة الكبرى ( ٨٤ / ١ ) ، النخيرة ( ٢٣٩ / ٢ ) .

(٢) الحديث قال عنه ابن حجر في تلخيص الحبير ( ٩٦ / ٢ ) أخرجه الدارقطني ( ٥٦ / ٢ ) ، من طريق عثمان بن عبد الرحمن عن عطاء عن ابن عمر ، وعثمان كُتِبَ يحيى بن معين ومن حديث نافع وفيه خالد بن إسماعيل عن العمري ، وخالد متروك ومن طريق مجاهد عن ابن عمر ، وفيه محمد بن الفضل وهو متروك ، وهو في الطبراني ( ٤٤٧ / ١٢ ) بنفس الإسناد ، وله طريق من رواية عثمان بن عبد الله العثماني عن مالك عن نافع عن ابن عمر وعثمان رماه عدي بالوضع .

(٣) الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي ، أبو محمد قائد داهية سفاك خطيب ، ولد في الطائف عام ٤٠ هـ ، مات في رمضان سنة ٩٥ هـ ، قال عنه الذهبي : نسبة ولا نحبه ؛ بل نبغضه في الله ؛ فإن ذلك من أوثق عرى الإيمان ، وله حسنات مغمورة في بحر سيئاته . انظر : سير أعلام النبلاء ( ٣٤٣ / ٤ ) ، الأعلام ( ٦٨ / ٢ ) .

(٤) أثر ابن عمر نكره ابن حجر في تلخيص الحبير ( ١١٠ / ٢ ) ونسبه للبخاري في الحج ، وجاء فيه : أن ابن عمر صلى خلف الحجاج ، ونكره في فتح الباري ( ٥١١ / ٣ - ٥١٢ ) .

✗ هذا النص ساقط من ( ط ) .

(٦) ابتدعت الشيء أي استخرجته وأحدثته ، ومنه قيل للحالة المخالفة : ( بدعة ) ،

وهي اسم من الابتداع ؛ وهو نقص في الدين أو زيادة . انظر : المصباح المنير ( ١ )

( ٣٨ / كتاب الباء ) .

صحيحة ، فأما إذا كان ت بدعته به  
بمعصية ؛ مثل : الطعن في الصحابة ، أو بخلل يعود إلى معتقده ،  
فإن كانت بدعته يكفر بها فالصلاة خلفه لا تصح<sup>(١)</sup> ، وإن كان لا  
يكفر بها فحكمه حكم الفاسق<sup>(٢)</sup> .

[ المبتدع الذي  
لا يكفر هل هو  
من أهل النار ؟ ]

فرع : المبتدع الذي لا يكفر ، هل يقطع بأنه من أهل النار أم  
لا<sup>(٣)</sup> ؟ ظاهر المذهب وعليه يدل كلام الشافعي أن ذلك معصية من  
جملة المعاصي ، وحاله في المشيئة كسائر العصاة ، ومن أصحابنا  
من ق ال يقطع ع  
بأنه من أهل النار ؛ لما روى عبد الله بن مغفل<sup>(٤)</sup> أن رسول الله ﷺ  
قال : " إياكم والحدث في الدين ؛ فإن كلَّ مُحدثٍ بدعة ، وكلَّ بدعةٍ  
ضلالة ، وكلَّ ضلالةٍ في النار " <sup>(٥)</sup> فقطع بأن الضلالة في النار .

[ الصلاة خلف  
المرأة ]

الحادية عشرة : اقتداء المرأة بالمرأة صحيح<sup>(٦)</sup> ؛ لما روينا من

د [ ٤٨ ب ]

(١) انظر : المجموع ( ٢١٩ / ٤ ) ، مختصر المزني ص ٢٧ ، المقنع الورقة ( ٦١ )  
، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ١٣٢٩ / ٢ ) .

(٢) إن كان لا يكفر بها فالصلاة خلفه صحيحة ؛ ولكن لا تستحب ؛ أي أنها مكروهة .  
انظر المسألة التاسعة : [ الصلاة خلف الفاسق ] .

(٣) انظر : المجموع ( ٢٢٢ / ٤ ) ، الاعتصام ( ٢ / ٧٦٤ - ٧٦٥ ) ، شرح العقيدة  
الطحاوية ص ٣٦٢ .

(٤) عبد الله بن مغفل بن عبد غنم بن عفيف بن أسحم ، صحابي من أهل بيعة الرضوان  
، سكن المدينة ثم البصرة ، وتوفي بها سنة ٥٩ هـ ، وهو أول من دخل باب مدينة  
تستر لما فتحها المسلمون ، وهو أحد العشرة الذين بعثهم عمر ليفقهوا الناس  
بالبصرة .

انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ( ٢٤٢ / ٤ ) ، سير أعلام النبلاء ( ٤٨٣ / ٢ )

(٥) الحديث برواية حديث عبد الله بن مغفل أخرجه النسائي ( ١٣٥ / ٢ ) . وابن ماجه  
( ٢٦٧ / ١ ) . والترمذي وقال : حديث عبد الله حسن . ومعنى الحديث روي  
صحيحاً عن جابر بن عبد الله عند أبي داود ( ٢٣٤ / ١٢ ) .

(٦) انظر : الأم ( ٢٩٢ / ١ ) ، روضة الطالبين ( ٤٤٥ / ١ ) ، البيان ( ٣٩٨ / ٢ ) ،  
نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ١ / ٣٨٤ ) ، مختصر المزني ص ٢٨ .

قصة أم ورقة ، وأما صلاة الرجل خلفها لا تصح<sup>(١)</sup> ؛ // لما روي أن

رسول الله ﷺ قال في خطبته : " ألا لا تؤمن امرأة رجلاً " <sup>(٢)</sup> ، فأما صلاة النساء خلف الرجال فصحيحة ؛ لما روي أن رسول الله ﷺ أم أنساً وعجوزاً خلف أنس<sup>(٣)</sup> .

فرع : إذا وقف للصلاة فيجوز ؛ سواء نوى استتباع الرجال والنساء ، أو نوى استتباع الرجال دون النساء ، أو نوى استتباع النساء دون الرجال ، أو لم ينو استتباع أحد<sup>(٤)</sup> ، وقال أبو حنيفة<sup>(٥)</sup> : إذا نوى استتباع الفريقين جازت صلاتهما ، وإن نوى استتباع النساء فكذا ، فأما إذا نوى استتباع الرجال لا تجوز صلاة النساء خلفه . ودليلنا أن كل طائفة تصح الصلاة خلف الإمام إذا نوى استتباعها جاز . وإن لم ينو قياساً على الرجال .

[ الصلاة خلف  
الخنثى ]

الثانية عشرة : صلاة الرجل خلف الخنثى<sup>(٦)</sup> لا تصح ؛ لاحتمال أن الخنثى امرأة ، وصلاة الخنثى خلف المرأة لا تصح ؛ لاحتمال أنه رجل ، وصلاة الخنثى خلف الخنثى لا تصح ؛ لاحتمال أن الذي هو الإمام امرأة والمأموم رجل<sup>(٧)</sup> .

(١) انظر : الأم ( ٢٩٢ ) ، التنبيه ص ٣٥ ، التهذيب ( ٢ / ٢٦٧ ) ، روضة الطالبين

( ٤٥٥ / ١ ) التعليق ، لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ١٣١٣ / ٢ ) .

(٢) أخرجه ابن ماجة ( ٣٤٣ / ١ ) ، كتاب الإقامة ، باب في فرض الجمعة ، قال عنه ابن حجر : فيه عبد الله محمد العدوي عن علي بن زيد بن جدعان ، والعدوي اتهمه وكيع بوضع الحديث وشيخه ضعيف ، وقال ابن عبد البر : أفسد عبد الملك بن حبيب إسناده انظر : تلخيص الحبير ( ٨٥ / ٢ ) .

(٣) رواه البخاري في كتاب الأذان ، باب وضوء الصبيان ، انظر : فتح الباري ( ٣٤٥ / ٢ ) . ومسلم في كتاب المساجد ، باب جواز الجماعة في النافلة ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ( ١٦٢ / ٥ ) .

(٤) انظر البيان ( ٤٣٠ / ٢ ) .

(٥) انظر : الفتاوى الهندية ( ٦٦ / ١ ) ، غرر الأحكام ( ٦٤ / ١ ) .

(٦) الخنثى : الذي خلق له فرج الرجل وفرج المرأة ، والجمع خنثى . انظر : المصباح المنير

( ١٨٣ / ١ ) كتاب الخاء ، أنيس الفقهاء ص ١٦٦ ، التعريفات ص ١٣٧ .

(٧) انظر : روضة الطالبين ( ٤٥٥ / ١ ) ، البيان ( ٣٩٩ / ٢ ) ، المجموع ( ٤ / ٢٢٣ ) ، التنبيه ص ٥٣ ، مختصر المزني ص ٢٧ ، المقنع الورقة ( ٦١ ) ،

التهذيب ( ٢٦٨ / ٢ ) .



[ صلاة الرجل  
خلف الخنثى ]

فرع : لو صلى // رجل خلف خنثى [ وقلنا ] : لا تصح ، فلو بان الخنثى رجلاً هل تلزمه الإعادة أم لا ؟ فعلى قولين : أحدهما : لا تجب ؛ لأنه بان لنا أنه ممن تجوز صلاته خلفه . والثاني : تجب الإعادة ؛ لأنه حين صلى كان شاكاً في صحة صلاته . وعلى هذا لو صلى الخنثى خلف امرأة وقبل الإعادة بان أنها امرأة ، ففي الإعادة على ما ذكرنا من القولين<sup>(٢)</sup> .

[ من اقتدى بإمام  
يعتقده محدثاً ]

الثالثة ع شرة : إذا اقتدى بإمام يعتقده محدثاً وعند الإمام أنه على طهر ؛ مثل : أن يقتدي بمن لمس امرأة ، أو مس فرجه ، واعتقاده أن ذلك لا يبطل الوضوء ، ففي صحة صلاته وجهان : أحدهما : تصح ، وهو اختيار القفال<sup>(٣)</sup> ؛ لأن عند الإمام أنه على طهر ، والإمام هو المتبوع والمأموم تبع ، واعتبار اعتقاده أولى . والثاني : أن صلاته باطلة ؛ لأن في اعتقاده أن إمامه محدث ، والصلاة خلف المحدث مع العلم بحدثه لا تصح<sup>(٤)</sup> .

[ الصلاة خلف من  
لا يعتقد وجوب  
الفاحة ]

فرعان : أحدهما : إذا صلى خلف من // لا يعتقد وجوب الفاتحة

د [ ١-٤٩ ]

(١) في ( هـ ) : " قلنا " ، وفي ( د ) ، ( ط ) : " قلما " .

(٢) انظر : روضة الطالبين ( ١ / ٤٥٦ ) ، البيان ( ٢ / ٣٩٩ ) ، التهذيب ( ٢ / ٢٦٨ ) ، حلية العلماء ( ١ / ٢٢٨ ) ، المجموع ( ٤ / ٢٥٥ ) .

(٣) القفال : هو محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر ، أبو بكر الشافعي الفارقي ، الملقب بفخر الإسلام ، رئيس الشافعية بالعراق ، رحل إلى بغداد وتولى التدريس فيها بالمدرسة النظامية واستمر بها إلى أن توفي عام ٥٠٧ هـ ، من مؤلفاته : حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء ، المعتمد ، الشافي شرح مختصر المزني ، وغيرها . ولد بميا فارقين سنة ٤٢٩ هـ . انظر : طبقات الشافعية الكبرى ( ٦ / ٧٠ ) ومـبـعـدـها ( ) ، الأعـلام ( ٥ / ٣١٦ ) .

(٤) انظر : المقنع الورقة ( ٦١ ) ، التنبيه ص ٥٣ ، المجموع ( ٤ / ٢٤٨ ) وجاء فيه :

لو مس حنفي امرأة أو ترك طمأنينة أو غيرها صح اقتداء الشافعي به عند القفال ، وخالفه الجمهور وهو الصحيح ، ولو صلى الحنفي على وجه لا يعتقده والشافعي يعتقده بأن احتجم أو اقتصد وصلى صح الاقتداء عند الجمهور ، وخالفهم القفال هـ .

هل تصح صلاته أم لا؟ اختلف أصحابنا على ثلاثة أوجه: [ فمنهم ]<sup>(٥)</sup> من قال : تصح صلاته ، وهو اختيار القفال ، قرأ الفاتحة أو لم يقرأ ؛ لما ذكرنا من كون المسألة مسألة اجتهاد ، واعتقاد الإمام أن صلاته دون قراءتها صحيحة . ومن أصحابنا من قال : إن قرأ الإمام صحت صلاة

المأموم ، وإن لم يقرأ لا تصح [ صلاته ]<sup>(٥)</sup> ، وهذه طريقة من يقول : الفرض من أركان العبادة يتأدى بنية النفل . ومنهم من قال : لا تصح صلاته ، قرأ الإمام أو لم يقرأ ، أما إذا لم يقرأ فلأن [ في ]<sup>(٥)</sup> اعتقاد المأموم أنه ترك ركناً ، أما إذا قرأ فقد [ اعتقد ]<sup>(٥)</sup> أنها سنة ، والفرض لا يسقط بنية السنة<sup>(٥)</sup> .

**الثاني :** إذا قلنا بطريقة من قال : صلاة المأموم صحيحة سواء قرأ الفاتحة أو لم يقرأ ، فلو ترك الإمام الاعتدال عن الركوع والسجود ، فإن أخرج [ المأموم نفسه عن متابعته فلا كلام ، وإن ترك الاعتدال متابعة لإمامه لم تصح صلاته ؛ لأن في اعتقاده أنه

[ إذا ترك الإمام  
الاعتدال عن  
الركوع والسجود ]

❖ ( د ) ، ( هـ ) : " منهم " ، وفي ( ط ) : " فمنهم " .

❖ ساقطة من ( هـ ) .

❖ ساقط من ( د ) ، ( هـ ) .

❖ في ( د ) ، ( هـ ) : " اعتقد " ، وفي ( ط ) : " اعتقد من " .

(٥) انظر : التعليقة لأبي الطيب الطبري ( ١٣٢٨ / ٢ ) ، البيان ( ٣٩٦ / ٢ ) ، روضة الطالبين ( ٤٥٢ / ١ - ٤٥٣ ) ، التهذيب ( ٢٦٦ / ٢ ) ، فتح العزيز ( ٢ / ١٥٥ ) ، المجموع ( ٢٤٨ / ٤ ) وقال فيه : الاقتداء بأصحاب المذاهب المخالفين ؛ بأن يقتدي شافعي بحنفي أو مالكي لا يرى قراءة البسملة في الفاتحة ، ولا إيجاب التشهد الأخير والصلاة على النبي ، ولا ترتيب الوضوء ، وشبه ذلك ، وضابطه : أن تكون صلاة الإمام صحيحة في اعتقاده دون اعتقاد المأموم أو عكسه ؛ لاختلافهما في الفروع ، فيه أربعة أوجه : أحدها : الصحة مطلقاً ، قاله القفال ، اعتباراً باعتقاد الإمام . والثاني : لا يصح اقتداؤه مطلقاً ، قاله أبو إسحاق الإسفرائيني ؛ لأنه وإن أتى بما نشترطه ونوجبه فلا يعتد وجوبه ، فكأنه لم يأت به . والثالث : إن أتى بما نعتبره نحن لصحة الصلاة صح الاقتداء ، وإن ترك شيئاً منه أو شككنا في تركه لم يصح . والرابع : وهو الأصح وبه قال أبو إسحاق المروزي والشيخ أبو حامد الإسفرائيني والبنديجي والقاضي أبو الطيب والأكثر : إن حققنا تركه لشيء نعتبره لم يصح الاقتداء ، وإن تحققنا الإتيان بجميعه أو شككنا صح ، وهذا يغلب اعتقاد المأموم . هـ .

ط [ ١٠٢ - ١ ]

ترك ركناً من الصلاة ، وإن اعتدل // المأموم عن الركوع والسجود  
 [ (١) فهل تـصح صلاته أم لا ؟  
 فيه وجهان : أحدهما : لا تصح ؛ لأن المخالفة قد ظهرت [ بين ]  
 الإمام والمأموم [ في الأفعال ] والثاني : تصح ؛ لأن هذه مخالفة  
 قليلة ، وصار كما لو تأخر المأموم عن الإمام بركن لا تبطل  
 صلاته (٤) .

الرابعة ع شرة : إذا صلى الأمي خلف الأمي صحت صلاته  
 بلا خلاف (٥) ، والامي (٦) على قول أصحابنا  
 اسم لمن لا يحسن الفاتحة أو بعضها ولو كلمة واحدة ، وعلى قول  
 أصحاب أبي حنيفة : الأمي من لا يحسن من القرآن ما يصلي به ،  
 فأما القارئ إذا اقتدى بأمي فالمنصوص في الجديد وهو ظاهر  
 المذهب وهو مذهب أبي حنيفة (٧) أنه لا تصح صلاته ، ووجهه أن  
 حكم قراءة المأموم يتعلق بالإمام ، // بدليل المسبوق إذا لحق الإمام  
 في الركوع تحسب له الركعة من غير قراءة ، // وإذا كانت القراءة  
 متعلقة به فهو عاجز عن القراءة ، فلا تصح صلاته خلفه ، وقال في  
 القـديم : إن كانت الصلاة

(١) العبارة جاءت مكررة في نسخة ( ط ) : " المأموم نفسه عن متابعتة فلا كلام ، وإن  
 ترك الاعتدال متابعة لإمامه لم تصح صلاته ؛ لأن في اعتقاده أنه ترك ركناً من  
 الصلاة ، وإن اعتدل المأموم عن الركوع والسجود " .

(٢) في ( د ) ، ( هـ ) : " بين " ، وفي ( ط ) : " من " .  
 (٣) في ( د ) ، ( هـ ) : " في الأفعال " ، وفي ( ط ) : " في أفعال " .  
 (٤) انظر : البيان ( ٢ / ٣٩٦ ) ، فتح العزيز ( ٢ / ١٥٥ ) ، روضة الطالبين ( ١ /  
 ٤٥٣ ) ، المجموع ( ٤ / ٢٤٨ ) ، التهذيب ( ٢ / ٢٦٩ ) .

(٥) انظر نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ٣٨٥ / ١ ) ، المقنع الورقة ( ٦١ ) ، التعليقة  
 لأبي الطيب الطبري ( ٢ / ١٣٣١ ) .

(٦) الأمي في كلام العرب : الذي لا يحسن الكتابة ، فقليل : نسبة إلى الأم ؛ لأن الكتابة  
 مكتسبة ، فهو على ما ولدته أمه من الجهل بالكتابة ، وقيل : نسبة إلى أمة العرب ؛  
 لأنه كان أكثرهم أميين . انظر : المصباح المنير ( ١ / ٢٣ ) كتاب الألف . وقال  
 في نهاية المطلب : الأمي : هو الذي لا يحسن قراءة الفاتحة ، أو كان لا يطاوعه  
 لسانه على القراءة السديدة ؛ بل كان يحيل معنى كل كلمة فيها . ج ٢ الورقة ( ٣٨٤  
 / ب ) .

(٧) انظر : الفتاوى الهندية ( ١ / ٨٥ ) ، الهداية للمرغيناني ( ١ / ٦٣ ) ، المبسوط  
 ( ١ / ١٨١ ) ، تبيين الحقائق ( ١ / ١٤١ ) .

[ الصلاة خلف  
 الأمي ]

د [ ١٩٩ ]

هـ [ ١٩٦ ]

ط [ ١٠٢ ]

سراً تصح الصلاة . وإن كانت الصلاة ممّا يجهر فيها بالقراءة فلا تصح على قوله القديم ، المأموم يقرأ في صلاة السرّ ، والإمام لا يتحمل عنه ، فتصح صلاته لوجود القراءة ، [ ولا يقرأ في صلاة الجهر فيتحمل القراءة ]<sup>(٧)</sup> عنه وهو لا يقدر عليها<sup>(٨)</sup> ، فتخلو صلاته عن القراءة

بالكلية فلم تصح . وخرّج بعض أصحابنا قولاً آخر وهو اختيار المزني أن اقتداء القارئ بالأمي صحيح أبداً ، ووجهه أن اقتداء الكاسي بالعاري جائز ، واقتداء القائم بالقاعد جائز ، فكذلك القارئ بالأمي ، ومن قال بالأول فرق بأن عدم السترة ليس بنقص ، [ وكذلك المرض الذي يسببه عجز عن القيام ]<sup>(٩)</sup> ليس بنقص // ، وأما الجهل [ فنقص ]<sup>(١٠)</sup> يلحق بالأنوثة في الحكم<sup>(١١)</sup> ، [ والله أعلم ]<sup>(١٢)</sup> .

[ إذا صلى خلف إنسان ولم يستمع لقراءته ]

فروع ستة : أحدها : [ إذا صلى ]<sup>(١٣)</sup> خلف إنسان ولم يستمع لقراءته ، فإن كانت الصلاة صلاة سرّ صحت صلاته ، وإن كانت الصلاة ممّا يجهر فيها ، فإن فرغ عن الصلاة فقال : أنا عالم بالقراءة ولكن نسيت الجهر فصلاته ماضية ، وإن قال : أنا لا أحسن القراءة

أو غاب الرجل من غير أن يُعرف حاله ، قال الشافعي - رحمه الله - عليه الإعادة<sup>(١٤)</sup> ؛ لأن فرض الصلاة قد لزمه ، فلا يسقط الخطاب

(٧) ساقطة من ( ط ) .

(٨) في ( د ) : " عليه " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " عليها " .

(٩) في نسخة ( ط ) العبارة مكررة : " وكذلك المرض الذي يشبه العجز عن القيام " .

(١٠) في ( د ) : " نقص " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " فنقص " .

(٥) انظر : الأم ( ٢٩٦ / ١ ) ، المجموع ( ٢٣٤ / ٤ ) ، الحاوي ( ٤١٦ / ٢ ) - ٤١٧

( ، روضة الطالبين ( ٤٥٥ / ١ ) ، البيان ( ٤٠٥ / ٢ ) - ٤٠٦ ) ، نهاية المطلب ج

٢ الورقة ( ٣٨٥ / ب ) ، التعليقة ( ١٠٣٣ / ٢ ) ، حلية العلماء ( ٢٣٠ / ١ ) ،

التعليقة لأبي الطيب الطبري ( ١٣٣٢ / ٢ ) .

(٦) ساقطة من ( د ) ، ( هـ ) .

(٧) في ( د ) ، ( هـ ) : " إذا صلى ] ، وفي ( ط ) : " إذا كان " .

(٨) انظر : الأم ( ٢٩٦ / ١ ) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ٣٨٥ - ب ) ، مختصر

البويطي الورقة ( ٨٣ - أ ) . وقال الشافعي في الأم : إذا كانت صلاة لا يُجهر فيها

أحببت لهم أن يعيدوا الصلاة احتياطاً ، ولا يجب ذلك عليهم عندي ؛ لأن الظاهر أن

أحداً من المسلمين لا يتقدم قوماً في صلاة إلا مُحسناً لما تجزيه به الصلاة ، وإذا

عنه إلا بيقين ، والأصل جهل الناس بالقراءة وأنه لم يقرأ فقلنا :  
تجب الإعادة<sup>(١)</sup> .

[رجلان كل منهما  
يُحسن بعض  
الفتحة]  
د [١٥٠]

الثاني : رجلان يُحسن كل واحد منهما بعض الفتحة ، فإن كان  
الذي يُحسن هذا هو الذي يُحسن صاحبه فصلاة أحدهما خلف الآخر  
صحيحة ، وإن كان الذي يُحسن أحدهما غير الذي يُحسن صاحبه  
فاقتداء أحدهما بالآخر لا يصح ؛ لأن كل واحد منهما // أمي في  
حق صاحبه<sup>(٢)</sup> .

[اقتداء القارئ  
بالأمي]

الثالث : القارئ إذا اقتدى بأمي تصح صلاة الأمي [ عندنا ،  
وقال أبو حنيفة<sup>(٣)</sup> ] : لا تصح صلاة الأمي أيضاً [X] ؛ لأن القارئ  
تجب عليه القراءة ، والإمام يتحمل عنه بسبب الاقتداء وهو عاجز ،  
فتبطل صلاته ، حتى قال : لو صلى أمي بجماعة من الأميين ، فجاء  
إنسان يُحسن القراءة واقتدى به ، تبطل صلاة الإمام والمأمومين  
كلهم .

ودليلنا [ أن ] نقيس على الرجل إذا اقتدى بامرأة لا تبطل صلاة  
المرأة ، كذلك هاهنا<sup>(٤)</sup> .

[الاقتداء بمن  
يلحن في القراءة]

الرابع : إذا كان الإمام يلحن<sup>(٥)</sup> في [ الصلاة ] ، فقد

أتمهم في صلاة يجهر فيها فلم يقرأ أعادوا الصلاة بترك القراءة .  
(١) انظر : الإبانة الورقة ( ٤٣ - ١ ) ، روضة الطالبين ( ٤٥٤ / ١ ) ، المجموع ( ٤ /  
٢٣٣ ) ، الحاوي ( ٤١٩ / ٢ ) ، البيان ( ٤٠٦ / ٢ ) ، فتح العزيز ( ١٥٨ / ٢ ) .  
(٢) انظر : الإبانة الورقة ( ٤٣ - ١ ) ، روضة الطالبين ( ٤٥٥ / ١ ) ، البيان ( ٢ /  
٤٠٦ - ٤٠٧ ) ، الأم ( ٢٩٦ / ١ ) ، المجموع ( ٢٣٤ / ٤ ) ، التهذيب ( ٢ /  
٢٦٧ ) .

(٣) انظر : فتح القدير ( ٣٦٧ / ١ ) ، العناية على الهداية ( ٣٦٧ / ١ ) ، رد المحتار  
على الدر المختار ( ٣٤١ / ٢ ) .

[X] ممسوح من ( د ) .

[X] ساقط من ( ط ) ، ( د ) .

(٦) انظر : المجموع ( ٢٣٤ / ٤ ) ، الحاوي ( ٤١٨ / ٢ ) ، التنبيه ص ٥٥٣ .

(٧) اللحن : لحن في كلامه لحناً من باب نفع : أخطأ في العربية ، قال أبو زيد : لحن  
في كلامه لحناً ولحنوا إذا أخطأ في الإعراب ، وخالف وجه الصواب . انظر :

المصباح المنير ( ٥٥١ / ١ ) كتاب اللام ، لسان العرب ( ٣٧٩ / ١٣ ) .

[X] في ( هـ ) : " صلاته " ، وفي ( ط ) ، ( د ) : " الصلاة " .

ذكرنا فيما مضى<sup>(١)</sup> حكم اللحن [ الذي يبطل المعنى والذي يغيره ]<sup>(٢)</sup> ، والذي لا يبطل المعنى ولا يغيره إذا كان سهواً ، وإذا كان عمداً ، وفي الموضع الذي يقول : لا تبطل به صلاة القارئ فصلاة المأموم خلفه صحيحة ؛ ولكنه يكره // ؛ لأنه يزيد في الصلاة ما ليس منها ، وهكذا كل من يكثر سهوه في الصلاة بزيادة أو نقصان ، فالصلاة خلفه لا تستحب<sup>(٣)</sup> .

ط [ ١٠٣ ]

[ الصلاة خلف التمام والفاء ]

**الخامس : التمام<sup>(٤)</sup> - وهو الذي يردد التاء في كلامه - ، والفاء<sup>(٥)</sup>**

- هو // الذي يردد الفاء في كلامه - ، تصح صلاته في نفسه ؛ لأنه أتى بقدر ما استحق عليه من القراءة ، والزيادة التي جرت على لسانه ليس إلى اختياره ؛ بل هو مغلوب عليها ، فلا تقدر في الصلاة ؛ ولكن تكره الصلاة خلفه ؛ لوجود زيادة في الصلاة ليست منها<sup>(٦)</sup> .

(١) انظر : المسألة الرابعة الفرع السادس من الفصل الثالث في الإنكار المأمورة ، تنمة الإبانة نسخة ( ط ) ج ٢ الورقة ( ١ / ٥ ) .

الحكم : إن تغير المعنى وتعطل لم يعتد بتلاوته ، وإن لم يتغير المعنى ولا تعطل فيه وجهان بناء على أصل ؛ وهو أن الإعجاز في النظم وحده دون الإعراب أو في النظم والإعراب ، فمن قال : بالأول قال تجزيه تلاوته ، ومن قال بالثاني قال لا تجزيه .

( هـ ) : " الذي يبطل المعنى والذي يغيره " ، وفي ( ط ) : " الذي يبطل المعنى ويغيره " .

(٣) انظر : الإبانة الورقة ( ١ / ٤٣ ) ، روضة الطالبين ( ١ / ٤٥٥ ) ، المجموع ( ٢٣٥ / ٤ ) ، البيان ( ٢ / ٤٠٨ - ٤٠٩ ) ، المحرر ص ١٩٢ ، الحاوي ( ٢ / ٤٠٨ ) وما بعدها ، التهذيب ( ٢ / ٢٦٦ ) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ٣٨٤ / ب ) ، مختصر المزني

ص ٢٧ ، المقنع الورقة ( ٦٠ ) ، مختصر البويطي الورقة ( ٨٣ / أ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري ( ٢ / ١٣٠٣ ) .

(٤) التمام : تتم الرجل إذا تردد في التاء ، وقال أبو زيد : هو الذي يجعل في الكلام ولا يفهمك . انظر : المصباح المنير ( ١ / ٧٧ ) كتاب التاء ، القاموس المحيط ( ٤ / ١٩ ) .

(٥) فافأة : إذا تردد الرجل في الفاء ، وقال السرقسطي : الفافأة : حبة في اللسان . انظر : المصباح المنير ( ٢ / ٤٨٣ ) كتاب الفاء ، لسان العرب ( ١٢ / ٧١ ) .

(٦) انظر : روضة الطالبين ( ١ / ٤٥٥ ) ، المحرر ص ١٩٢ ، الحاوي ( ٢ / ٤١١ ) ، فتح العزيز ( ٢ / ١٥٩ ) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ٣٨٤ / ب ) ، مختصر

المزني ص ٢٧ ، التهذيب ( ٢ / ٢٦٧ ) ، البيان ( ٢ / ٤١٤ ) ، التعليقة لأبي الطيب

السادس : الذي يبديل حرفاً بحرف<sup>(١)</sup> ؛ [ مثل : الذي يبديل السين بالثاء ، والزاي بالثاء ، والراء باللام ] ، أو التاء باللام ، فصلاته في نفسه صحيحة إذا كان لا يطاوعه لسانه ، وحكمه في الاقتداء به حكم الأمي<sup>(٢)</sup> .

الخامسة عشرة : اختلاف نية الإمام والمأموم مع اتفاق الفعلين في الصفة<sup>(٣)</sup> [ لا يمنع ] صحة الاقتداء ، حتى يصح [ الفرض خلف النفل والسنة ، ويصح النفل والسنة خلف الفرض ] ، ويصح الظهر خلف // العصر ، والعصر خلف الظهر ، والقضاء خلف الأداء ، وكذلك يصح الصبح خلف الظهر ، وإذا قام الإمام إلى الثالثة فالمأموم إما أن يُخرج [ نفسه ] عن متابعتها ويسلم ، أو ينتظر إلى أن [ يلتحق ] الإمام به ، ولا يستحب الانتظار ؛ لأنه يطول . ويصح الظهر خلف الصبح ، وإذا سلم الإمام قام المأموم فأكمل صلاته مثل

الطبري ( ٢ / ١٣١٠ ) .

(١) الذي يبديل حرفاً بحرف هو الألف واللام حبة في اللسان حتى يصير الراء لاماً أو غيناً ، أو السين ثاءً ونحو ذلك . قال الأزهرى : اللغاة : أن يعدل بحرف إلى حرف

انظر : المصباح المنير ( ٢ / ٥٤٩ ) كتاب اللام ، لسان العرب ( ٢ / ٣٣ ) .  
( د ) ، ( هـ ) : " السين بالثاء ، والزاي بالثاء ، والراء باللام " ، وفي ( ط ) : " السين والزاي بالثاء ، والراء باللام " .

(٣) انظر : روضة الطالبين ( ١ / ٤٥٥ ) ، المجموع ( ٤ / ٢٣٣ ) ، البيان ( ٢ / ٤٠٧ - ٤٠٨ ) ، المحرر ص ١٩١ ، فتح العزيز ( ٢ / ١٥٩ ) ، التهذيب ( ٢ / ٢٦٧ ) ، الحاوي ( ٢ / ٤١٢ ) . وقال الشافعي : والاختيار في الإمام أن يكون فصيح اللسان ، حسن البيان ، مرتلاً للقرآن . الحاوي ( ٢ / ٤١٩ ) ، مختصر المزني ص ٢١٧ ، التنبيه

ص ٥٣ ، التعليقة ( ٢ / ١٠٢٨ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري ( ٢ / ١٣١١ ) .  
(٤) انظر : التهذيب ( ٢ / ٢٦٤ ) ، الأم ( ١ / ٣٠٥ - ٣٠٦ ) ، الإبانة الورقة ( ٤٢ / ب ) ، الحاوي ( ٢ / ٤٠٠ وما بعدها ) ، البيان ( ٢ / ٤١٠ ) ، مختصر المزني ص ٢٦ ، حلية العلماء ( ١ / ٣٣١ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري ( ٢ / ١٢٦٠ ) .

( د ) : " يمنع " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " لا يمنع " .  
( د ) : " التفرض خلف التنفل والسنة خلف الفرض " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " الفرض خلف النفل والسنة ، ويصح النفل والسنة خلف الفرض " وهو الصواب .

( د ) : " يلتحق " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " يلتحق " .

( د ) : " يلتحق " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " يلتحق " .

المسبوق سواء . وكذلك يصح الصبح خلف المغرب ، والمغرب خلف الصبح على ما ذكرنا في الصبح مع الظهر ، وقال أبو حنيفة<sup>(١)</sup> : النفل خلف الفرض يصح ، فأما الفرض خلف النفل لا يصح ، وكذلك الظهر خلف العصر [ لا يصح ] . وهل يصح قضاء الظهر خلف أدائها ؟ يختلفون فيه . ودليلنا ما روى أن معاذاً القاري كان يصلي العشاء مع رسول الله ﷺ ثم يرجع إلى قومه فيصلّي // بهم ، هي لهم فريضة وله نافلة ، وروي أن رسول الله ﷺ " صلى على الظهر رب بطن [ نخل ] بطائفة ركعتين وسلم ، وبطائفة أخرى ركعتين وسلم " <sup>(٢)</sup> ، ولا شك أن الكرة الثانية [ له ] نافلة والقوم [ مفترضون ] .

[ صلاة الظهر  
خلف المغرب  
والمغرب خلف  
الظهر ]

فروع خمسة : أحدها : صلاة الظهر خلف المغرب تصح على ظاهر<sup>(٣)</sup> المذهب ، وإذا قعد الإمام للتشهد الأخير فالمأموم يقعد معه ؛ لأن المأموم قد يلتزم بسبب الاقتداء بالتشهد ، وليس عليه كما نقول في المسبوق بركعة يتشهد مع الإمام . وهكذا المغرب خلف الظهر صحيح على ظاهر المذهب ، وإذا قام الإمام إلى الركعة الرابعة والمأموم لا يتابعه ؛ ولكن إما أن يخرج نفسه عن صلاته ، أو يقعد للتشهد [ وينتظر ] الإمام . وفي المسألتين وجه آخر أنه لا تصح

(١) انظر : الهداية للمرغيناني ( ٣٧١ / ١ ) ، فتح القدير ( ٣٧١ / ١ ) ، البحر الرائق ( ٣٨٢ / ١ ) .

ساقطة ( د ) .

في ( د ) ، ( هـ ) : " نخل " ، وفي ( ط ) : " النخل " .

[ صلاة الجنزة  
خلف سائر  
الصلوات ]

(٤) الحديث رواه البخاري في كتاب المغازي ، باب غزوة ذات الرقاع ، انظر : فتح الباري

( ٤٢٦ / ٧ ) ومسلم في كتاب المسافرين ، باب صلاة الخوف ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ( ١٢٤ / ٦ ) .

ساقط من نسخة ( ط ) .

في ( د ) : " مفترضون " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " مفترضين " .

(٧) الظاهر : الذي يشارك الأظهر في الظهور ، والأظهر : هو الرأي الراجح من القولين أو الأقوال للإمام الشافعي ، وذلك إذا كان الاختلاف بين القولين قوياً . انظر : المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي ص ٥٠٦ .

في ( د ) : " أو ينتظر " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " وينتظر " .

في ( د ) ، ( هـ ) : " المسألتين " ، وفي ( ط ) : " المسألة " .



؛ لما بينهما من الاختلاف في النظم والترتيب<sup>(١)</sup> .

**الثاني : صلاة الجنازة خلف سائر الصلوات لا تصح على ظاهر المذهب ، وكذلك سائر الصلوات خلف صلاة الجنازة ؛ لأنهما مختلفان في الأفعال وقد خُرج فيه //** وجه آخر أن الصلاة تنعقد ، ويتابعه إلى موضع المخالفة ، ثم ينفرد عنه ، فإذا كان يصلي صلاة الجنازة خلف سائر الصلوات // يتابعه إلى أن يركع الإمام ، فإذا ركع كبر المأموم ، وإن كان [ الإمام ] يصلي على الجنازة فالمأموم يتابعه إلى أن يكبر التكبيرة الثانية ، وبعد ذلك يقطع متابعته ولا يكبر ، ولأن التكبيرات في صلاة الجنازة [ كالركعات ]<sup>(٢)</sup> . وهكذا الحكم في سائر الصلوات مع صلاة الخسوف ، فظاهر المذهب أن إحداها لا تصح خلف الأخرى ، وعلى طريقة القفال تنعقد ثم تقطع المتابعة من وقت الاختلاف<sup>(٤)</sup> .

**الثالث : [ صلاة العيد ]** خلف سائر الصلوات صحيحة ، والتكبيرات الزائدة مسنونات ، فإن كبر // جاز ، وإن ترك احتسب له الصلاة . وكذلك سائر الصلوات خلف صلاة العيد تصح ، ثم إذا كبر الإمام فالمأموم لا يكبر ؛ لأن [ تلك ] التكبيرة [ غير ] مشروعة في صلاته ، ولو كبر لم تبطل صلاته ؛ لأن التكبير من جملة الأذكار<sup>(٨)</sup> .

**الرابع : صلاة الجمعة خلف النفل هل تصح أم لا ؟ فعلى ما ذكرنا من القولين [ فيهما ]** لو صلوا الجمعة خلف صبي<sup>(١٠)</sup> ، وقد

(١) انظر : التهذيب ( ٢٦٥ / ٢ ) ، المجموع ( ٢٣٦ / ٤ ) ، الأم ( ٣٠٧ / ١ ) .

ساقطة من ( د ) .

(٣) في نسخة دار الكتب : " كالركعات " ، وفي نسخة طو بقبو : " كالزكوات " .

(٤) انظر : البيان ( ٤١١ / ٢ ) ، المجموع ( ٢٣٧ / ٤ ) ، روضة الطالبين ( ١ / ١ )

( ٤٧١ ) ، العزيز ( ١٨٨ / ٢ ) ، الإبانة الورقة ( ٤٢ / ب ) ، التعليقة ( ١٠٢٥ / ٢ )

( ، التعليقة لأبي الطيب الطبري ( ١٢٧١ / ٢ ) تحقيق : إبراهيم الظفيري .

ساقطة من ( ط ) .

تلك " ساقطة من ( ط ) .

" غير " ساقطة من ( ط ) .


(٨) انظر : المجموع ( ٢٣٧ / ٤ ) ، روضة الطالبين ( ٤٧٢ / ١ ) ، المقنع الورقة ( ٦٠ ) .

في ( د ) ، ( هـ ) : " فيهما " ، وفي ( ط ) : " فيما " .

(١٠) الأول : لا تصح الجمعة خلف النفل ، والثاني : تصح ، وهو الصحيح من المذهب .

انظر : التعليقة ( ١٠٢٥ / ٢ ) ، المجموع ( ٢٣٧ / ٤ ) ، التعليقة لأبي الطيب


الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ١٢٧٢ / ٢ ) .

بق  
التوجيه<sup>(١)</sup> . فأما صلاة الجمعة خلف مسافر يصلي الظهر قصراً ،  
فالمذهب أنها تصح ؛ لأن كل [ واحدة ]  منهما ظهر مقصورة على  
ظاهر المذهب . وقد خرّج في المسألة وجه آخر أنه لا تصح ، من  
قولنا :

الجمعة فرض آخر وقد خُص بشرائط ، فكان من الشرائط أيضاً  
اجتماع المأموم والإمام في صلاة واحدة ، وكذا الحكم فيما لو صلى  
الجمعة خلف من يصلي الظهر ثانياً<sup>(٣)</sup> .

[ صلاة الجمعة  
خلف من يصلي  
الصبح ]

الخامس : إذا صلى الجمعة خلف من يصلي الصبح ، فعلى  
وجهين : أحدهما : تصح كسائر الصلوات والثاني : لا تصح ؛  
لاختصاصها بشرائط<sup>(٤)</sup> .

السادسة عشرة : إذا مرض الإمام فعجز عن القيام ، الأولى له  
أن يستخلف خليفة يصلي بالناس ؛ لأن صلاة القادرين على القيام  
خلف [ القاعد مختلف فيها ]  ، فإن أراد أن يصلي بالناس قاعداً //  
جاز والقوم يصلون خلفه قياماً<sup>(٦)</sup> ، وقال مالك : صلاة القادر على  
القيام

[ مرض الإمام ]

د [ ٥١ - ب ]


خلف القاعد لا تصح<sup>(٧)</sup> ، واستدل بما روي عن رسول الله ﷺ أنه  
قال : " لا يَوْمَنَّ أَحَدٌ بَعْدِي جَالِساً " <sup>(٨)</sup> . ودليلنا أن الرسول - عليه

(١) انظر : ص ١٤٨ من هذه الأطروحة .

 في ( د ) : " واحد " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " واحدة " .

(٣) انظر : المجموع ( ٢٣٩ / ٤ ) ، الحاوي ( ٤٠٤ / ٢ ) ، المقنع الورقة ( ٦٠ ) ،  
الإبانة الورقة ( ٤٢ / ب ) ، التنبيه ص ٥٣ .

(٤) انظر : البيان ( ٤٠٣ - ٤٠٤ ) ، التهذيب ( ٢٦٠ / ٢ ) ، الأم ( ٣٠٣ / ١ ) ،  
الحاوي ( ٣٩٣ / ٢ ) ، المقنع مخطوط الورقة ( ٥٩ ) ، الإبانة الورقة ( ٤٣ / أ ) ،  
نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ٣٨٥ / أ ) ، مختصر البويطي الورقة ( ٩٥ / أ ) .

 في ( د ) ، ( هـ ) : " القاعد مختلف فيها " ، وفي ( ط ) : " القاعدة مختلفة فيه " .  
(٦) انظر : التنبيه ص ٥٣ ، مختصر المزني ص ٢٦ .

(٧) انظر : المدونة الكبرى ( ١٧٤ / ١ ) .

(٨) الحديث رواه الدارقطني في سننه ، كتاب الصلاة ، باب صلاة المريض جالساً

بالمؤمنين

( ٣٩٨ / ١ ) وقال : لم يروه غير جابر الجعفي عن الشعبي ، والحديث مرسل لا

تقوم به حجة . ورواه البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الصلاة ، جماع أبواب صلاة

السلام - استخلف أبا بكر - رضوان الله عليه - ليصلي بالناس ، فلما استفتح بهم الصلاة وجد في نفسه خفة ... القصة إلى أن جاء رسول الله ﷺ وجلس على يسار أبي بكر وصلى بهم ، وأما الخبر الذي روي فمحمول على التنزيه .

ط [ ١٠٤ ] السابعة ع شرة : // اقتداء القائم والقاعد بمن يُصلي بالإيماء جائز عندنا ولا يستحب<sup>(١)</sup> ، وقال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup> : الاقتداء بمن يُصلي بالإيماء [ لا يجوز ] . ودليلنا أنها حال تجوز أداء الصلاة عليها ، فجاز الاقتداء [ به ] في [ تلك الحال ] قياساً على القيام والقعود

الثامنة عشرة : إذا كان يصلي وهو مربوط على خشبة ، فإن قلنا : صلاته صحيحة فيصح الاقتداء به ، وإن قلنا : لا تصح صلاته لا

[ الاقتداء بمن يصلي وهو مربوط على خشبة ]

الإمام قاعداً بقيام وقائماً بقعود وغير ذلك ، باب ما روي في النهي عن الإمام جالساً وبين أن ضاعفه ( ١١٤ / ٣ ) .

=

= وقال ابن دقيق العيد : إن هذا الحديث مرسل وفيه جابر وقالوا فيه : متروك . إحكام الأحكام ( ٢٠٥ / ١ ) . وقال الشافعي في كتاب اختلاف مالك ( ٣٢٩ / ٧ ) : قد علم الذي احتج بهذا أن ليست فيه حجة ، وأن هذا حديث لا يثبت مثله بحال على شيء ولو لم يخالفه غيره .

(١) انظر : البيان ( ٤٠٤ / ٢ ) ، الحاوي ( ٣٩٠ / ٢ ) ، فتح العزيز ( ١٦٠ / ٢ ) ، الأم

( ٣٠٣ / ١ ) ، التهذيب ( ٢٦١ / ٢ ) ، الإبانة الورقة ( ١ / ٤٣ ) ، المقنع الورقة ( ٥٩ ) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ١ / ٣٨٥ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري ( ١٢٣٤ / ٢ ) .

(٢) انظر : الهداية ( ٣٧١ / ١ ) ، فتح القدير ( ٣٧١ / ١ ) .

(X) ساقطة من ( ط ) .

(X) في ( د ) ، ( هـ ) : " به " ، وفي ( ط ) : " بها " .

(X) في ( د ) : " تلك الحال " ، وفي ( ط ) : " تلك الحالة " ، وفي ( هـ ) : " تلك الحالة " .

يصح الاقتداء به . وهكذا كل من [ صلى بشبهة ]<sup>(١)</sup>؛ مثل : المقيم إذا  
عدم الماء في البلد فصلى بالتيمم ، أو المسافر لم يجد الماء // ولا  
التراب فصلى ، لا يجوز الاقتداء به ؛ لأنه لا صلاة له في نفسه ،  
فكيف يعلق الغير الصلاة بصلاته<sup>(٢)</sup> .

**القاسمة ع شرة : اقتداء الكاسي بالعاري صحيح عندنا<sup>(٣)</sup> ،**  
ويحكى عن أبي حنيفة أنه قال : لا يصح<sup>(٤)</sup> . ودليلنا أن العجز عن  
فرض من فرائض الصلاة إذا لم يمنع صحة الصلاة . لا يمنع  
الاقتداء قياساً على العجز عن القيام .

**العشرون : اقتداء المتوضي بالمتيمم<sup>(٥)</sup> جائز ؛ لأن التيمم طهارة**  
تبيح الصلاة ، فتبيح الاقتداء كالوضوء<sup>(٦)</sup> .

**الحادية والعشرون : اقتداء المستنجي بالماء بالمستجمر بالحجر**  
جائز ، واقتداء من غسل الرجلين بمن مسح<sup>(٧)</sup> على الخف جائز<sup>(٨)</sup> ،  
فأما اقتداء الصحيح بمن به سلس البول أو جرح سائل ، واقتداء  
المستنجي بالمستحاضة [ هل يصح ]<sup>(٩)</sup> أم لا ؟ فعلى وجهين<sup>(١٠)</sup> :

❖ في ( د ) : " صلى بشبهة " ، وفي ( ط ) : " يصلي تشبهاً " ، وفي ( هـ ) :  
" شبيهاً " .

(٢) انظر : الإبانة الورقة ( ١ / ٤٣ ) .

(٣) انظر : التهذيب ( ٢ / ٢٦٦ ) ، الإبانة الورقة ( ١ / ٤٣ ) ، نهاية المطلب ج ٢  
الورقة

( ١ / ٣٨٤ ) .

(٤) انظر : الهداية ( ١ / ٣٦٦ ) ، فتح القدير ( ١ / ٣٦٧ ) .

(٥) التيمم في اللغة : مطلق القصد . في الشرع : قصد الصعيد الطاهر واستعماله بصفة  
مخصوصة لإزالة الحدث . التعريفات ص ٧١ .

(٦) انظر : التهذيب ( ٢ / ٢٦٦ ) ، فتح العزيز ( ٢ / ١٦٠ ) ، المحرر ص ١٩٣ ،  
البيان ( ٢ / ٤٠٣ ) ، الإبانة الورقة ( ١ / ٤٣ ) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة  
( ١ / ٣٨٤ ) .

(٧) المسح : إمرار اليد المبتلة بلا تسييل . التعريفات ص ٢١٢ .

(٨) انظر : التهذيب ( ٢ / ٢٦٦ ) ، المحرر ص ١٩٣ ، العزيز ( ٢ / ١٦٠ ) .

❖ ساقطة من ( ط ) .

(١٠) انظر : التهذيب ( ٢ / ٢٦٦ ) ، المحرر ص ١٩٤ ، فتح العزيز ( ٢ / ١٦٠ ) ،

البيان ( ٢ / ٤٠٣ ) ، الإبانة الورقة ( ١ / ٤٣ ) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ١ / ٣٨٦ ) .

أحدهما : يصح قياساً على مسألة الاستنجاء والمسح على الخفين والتيمم . وفيه وجه آخر : أنه لا يجوز ؛ [ لأن صلاته مع النجاسة أبيحت للضرورة ؛ ولهذا تجوز ] طهارته قبل دخول الوقت ، ولا ضرورة في الاقتداء .

## الباب الرابع عشر في بيان من هو أولى بالإمامة

## الباب الرابع عشر

### في بيان من هو أولى بالإمامة

ط [ ١٠٥ ]

[ الإمام أو نقيب  
أولى بالإمامة ]

وفيه ثمانية مسائل : // إحداها : [ كل ] موضع حضره الإمام الأعظم أو النائب من جهة الإمام في [ الموضع ] فهو أولى بالصلاة من غيره<sup>(٣)</sup> ؛ لأن الرسول x والخلفاء من بعده ما حضروا موضعاً إلا وأموا الناس ، وكذلك السرايا الذين بعثهم رسول الله x كـ \_\_\_\_\_ أن يـ \_\_\_\_\_ صلي [ بهم ] من هو الأمير عليهم ، وإن قدم واحد من الحاضرين كان من قدمه أولى ؛ لأنه [ يتنزل ] منزله .

[ صاحب الدار  
أولى بالإمامة ]

**الثانية :** إذا اجتمع قوم في دار رجل وأرادوا الصلاة ولم يكن معهم سلطان الموضع ، فصاحب الدار أولى بالإمامة<sup>(٤)</sup> ؛ لما روي أن رسول الله x قال : " لا يَوْمُ الرَّجُلِ الرَّجُلُ فِي بَيْتِهِ وَلَا فِي سُلْطَانِهِ ، وَلَا يَجْلِسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ " <sup>(٥)</sup> ؛ ولأنه [ هو ] المتصرف

( هـ ) : " كل " ، وفي ( ط ) ، ( د ) : " محل " .  
( هـ ) : ساقطة من ( د ) .

( ٣ ) انظر : الأم ( ٢٨١ / ١ ) ، الإبانة الورقة ( ٤٣ / ب ) ، مختصر البويطي الورقة ( ١ / ٨٣ ) ، التهذيب ( ٢٨٧ / ٢ ) ، المقنع الورقة ( ٦٤ ) ، الحاوي ( ٤٤٥ / ٢ ) ، البيان ( ٤١٩ / ٢ ) ، روضة الطالبين ( ٤٦١ / ١ ) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ٤٠٤ / ب ) ، مختصر المزني ص ٢٨ ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ١٤٤٥ / ٢ ) .

( هـ ) : ساقطة من ( د ) .

( هـ ) : " يتنزل " ، وفي ( ط ) : " ينزل " .

( ٦ ) انظر : الأم ( ٢٨١ - ٢٨٢ ) ، الإبانة الورقة ( ٤٢ / ب ) ، المقنع الورقة ( ٦٤ ) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ٤٠٥ / أ ) ، التهذيب ( ٢٨٧ / ٢ ) ، مختصر البويطي الورقة ( ١ / ٨٣ ) ، التنبيه ص ٥٢ ، مختصر المزني ص ٢٨ ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ١٤٤١ / ٢ ) .

( ٧ ) الحديث رواه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة ، باب من أحق بالإمامة ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ( ١٧٣ / ٥ ) . والتكرمة : طنفسة أو مصلى أو بساط في موضع مخصوص يُجلس عليه مالك الدار من يريد إكرامه ، فلا ينبغي لمن يدخل دار إنسان أن يجلس على تلك التكرمة من غير إذن مالك الدار . نهاية المطلب

في الموضوع [ والمتسلط ] عليه ، فكان أولى [ بالتقدم ] (١) .

[ اجتماع السلطان  
وصاحب الدار ]

فروع خمسة : أحدها : إذا اجتمع السلطان وصاحب الدار فالسلطان أولى ؛ لأن سلطته أعم . ويخالف ما إذا اجتمع السلطان والولي في الصلاة على الجنازة ؛ فإن الولي الحاضر أولى في أحد القولين . والفرق أن المقصود من صلاة الجنازة الدعاء للميت ، والقريب أرق قلباً فكان أولى ، وهاهنا التقدم [ بعلّة ] (٢) التسلط ، وتسلط السلطان أعظم ، الآخر : أن علة التقدم هناك القرابة ، والسلطان ليس له قرابة ، وهاهنا العلة التسلط (٣) .

الثاني : المستأجر وصاحب الدار إذا اجتمعا فالمستأجر أولى (٤)

؛ لأن المستأجر // هو [ المتسلط ] (٥) على [ المنفعة ] (٦) ويد المالك قاصد عنه [ ] (٧) .

[ اجتماع  
المستأجر وصاحب  
الدار ]

الثالث : المكاتب والسيد إذا اجتمعا في دار المكاتب فالمكاتب

[ اجتماع المكاتب  
والسيد ]

ج ٢ الورقة

( ٤٠٥ / أ ) ، النهاية في غريب الحديث ( ١٦٨ / ٤ ) .

(٨) ساقطة من ( د ) ، ( ط ) .

(٩) في ( د ) ، ( هـ ) : " المتسلط " ، وفي ( ط ) : " المسلط " .

(١٠) في ( د ) : " بالتقدم " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " بالتقديم " .

(١١) في ( د ) : " نقله " ، وفي ( ط ) : " فعله " ، وفي ( هـ ) [ بعلّة ] .

(١٢) انظر : الإبانة الورقة ( ٥٦ / أ ) ، الأم ( ٤٦١ / ١ ) ، التهذيب ( ٤٢٩ / ٢ ) ،

التنبيه ص ٥٢ ، الحاوي ( ٢١٣ / ٣ ) ، المقنع الورقة ( ٦٤ ) ، نهاية المطلب ج ٢

الورقة

( ٤٠٤ / أ ) .

(١٣) انظر : الإبانة الورقة ( ٤٢ / ب ) ، المقنع الورقة ( ٦٤ ) ، التهذيب ( ٢٨٧ / ٢ )

، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ٤٠٤ / أ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق :

إبراهيم الظفيري .

(١٤) في ( د ) ، ( هـ ) : " المتسلط " ، وفي ( ط ) : " المسلط " .

(١٥) في ( هـ ) : " البقعة " ، وفي ( د ) ، ( ط ) : " المنفعة " .

(١٦) ساقطة من ( ط ) .

[ اجتماع المعير  
والمستعير ]



أولى ؛ لأن يد السيد [ قاصرة ] <sup>(٨)</sup> عن أملاك المكاتب <sup>(٩)</sup> .

الرابع : إذا سكن // عبده [ داراً ] <sup>(١٠)</sup> فحضر جماعة فالعبد أولى منهم ؛ لكونه مسلطاً على [ المنفعة ] <sup>(١١)</sup> ، فإن كان [ في الجماعة ] <sup>(١٢)</sup> سيده فالسيد أولى // لأن العبد وما [ في يده ] <sup>(١٣)</sup> تحت يد سيده <sup>(١٤)</sup> .

[ إذا حضر جماعة لدار العبد ]

هـ [ ١٩٨ ]

ط [ ١٠٥ ]

الخامس : المستعير والمالك إذا اجتمعا في الدار ففيه وجهان : أحدهما : المستعير أولى ؛ لأنه هو المسلط على [ المنفعة ] <sup>(١٥)</sup> والمنفعة بها . والثاني : المالك أولى ؛ لأن تسليطه ليس بتمام ؛ بحيث إن المالك يعزله متى أراد <sup>(١٦)</sup> .

[ الإمام الراتب في المسجد ]

الثالثة : إذا اجتمع جماعة في مسجد وللمسجد إمام راتب فهو أولى من غيره <sup>(١٧)</sup> ؛ إلا أن يكون [ فيهم ] <sup>(١٨)</sup> سلطان ، والأصل فيه ما روي أن عبد الله بن عمر كانت له أرض على طرف المدينة وكان يعمل فيها ، وبالقرب من الموضع مسجد يصلي فيه مولى لابن عمر ، فلما أقيمت الصلاة حضر عبد الله بن عمر ليصلي معهم ، فقال له مولاة : تقدم فصل ، فقال عبد الله بن عمر : أنت أحق أن

(٨) في ( ط ) : " أقصر " ، وفي ( د ) ، ( هـ ) : " قاصرة " .  
(٩) انظر : الحاوي ( ٤٤٥ / ٢ ) ، التهذيب ( ٢٨٧ / ٢ ) ، فتح العزيز ( ١٧١ / ٢ )

[ إذا حضر قوم للصلاة ولم يحضر الإمام الراتب ]

(١٠) في ( ط ) : " داراً خربة " .  
(١١) في ( هـ ) : " البقعة " ، وفي ( د ) ، ( ط ) : " المنفعة " .  
(١٢) سقطت ( د ) .  
(١٣) في ( د ) ، ( هـ ) : [ وما في يده ] ، وفي ( ط ) : [ وما تحت ] .  
(١٤) انظر : الحاوي ( ٤٤٥ / ٢ ) ، التهذيب ( ٢٨٧ / ٢ ) ، البيان ( ٤١٨ / ٢ ) ، نهاية المطلب جـ ٢ الورقة ( ٤٠٤ / ب ) .  
(١٥) في ( هـ ) : " البقعة " ، وفي ( د ) ، ( ط ) : " المنفعة " .  
(١٦) انظر : الإبانة الورقة ( ٢ / ب ) ، التهذيب ( ٢٨٧ / ٢ ) ، فتح العزيز ( ١٧١ / ٢ ) ، البيان ( ٤١٨ / ٢ ) ، روضة الطالبين ( ٤٦١ / ١ ) ، نهاية المطلب جـ ٢ الورقة ( ٤٠٤ / أ ) .

(١٧) انظر : التنبيه ص ٥٢ ، الحاوي ( ٤٤٦ / ٢ ) ، المقنع الورقة ( ٥٨ ) ، التهذيب ( ٢٨٧ / ٢ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ١٤٤٥ / ٢ )

د [ ٥٣ ]

(١٨) في ( د ) ، ( هـ ) : " منهم " ، وفي ( ط ) : " فيهم " .

تصلي في مسجدك ، فتقدم المولى وصلى<sup>(١)</sup> .

فرعان: [ أحدهما ] ❖ : إذا كان المسجد له إمام راتب ، فحضر قوم للصلاة ولم يحضر الإمام ، فالمستحب أن يُرأسل حتى يحضر أو يستنيب؛ لما روي أن رسول الله ﷺ كان إذا تأخر خروجه ، جاء بلال إلى باب الحجرة وتاداه<sup>(٢)</sup> . وإن كان الموضع بعيداً وخافوا أن يفوتهم أول الوقت ، فإن كان لا يخاف من إقامة الجماعة فتنة تظهر بينهم ، فالأولى أن لا تؤخر الصلاة ، لما روي أن رسول الله ﷺ خرج ذات يوم ليصلح بين قبيلتين فتأخر رجوعه ، فتقدم الصديق واقتتح الصلاة بالناس ، ثم رجع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولم ينكر رطلهم<sup>(٣)</sup> .

وكذلك روي أن في غزوة تبوك غاب رسول الله ﷺ بعض الأيام ليتطهر ، فتأخر رجوعه ، فتقدم عبد الرحمن بن عوف واقتتح الصلاة بالناس ، ثم رجع رسول الله ﷺ فاقتدى به وصلى معه الركعة ، ولم ينكر ذلك عليهم<sup>(٤)</sup> . فأما إن كان يخاف ظهور فتنة من صلاة غيره فينتظرون إلى آخر الوقت ، فإذا خافوا الفوت حينئذ صلوا ، لأن إخراج الصلاة عن الوقت // معصية ، فلا يطلق ذلك لهم بسبب انتظار الإمام<sup>(٥)</sup> .

ط [ ١٠٦ ]

الثاني : إذا حضر الإمام وبعض القوم وتأخر بعضهم ، فإن كان لا يفوتهم بالانتظار أول الوقت [ انتظرهم ] ❖ ، وإن كان يخاف

[ إذا حضر الإمام  
الراتب وبعض  
القوم وتأخر  
بعضهم ]

(١) أخرجه البيهقي ، كتاب الصلاة ، باب الإمام الراتب أولى من الزائر ( ٣ / ١٢٦ ) .

❖ ساقطة من ( د ) .

(٣) لم أعثر له على تخريج .

(٤) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، باب من دخل ليؤم الناس فجاء الإمام

الأول فتأخر الأول أو لم يتأخر جازت صلاته ، انظر : فتح الباري ( ٢ / ١٦٧ ) .

ومسلم في كتاب الصلاة ، باب تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ولم

يخافوا مفسدة بالتقديم ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ( ٤ / ١٤٥ ) .

(٥) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة ، باب تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ،

انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ( ٤ / ١٤٧ ) .

(٦) انظر : مختصر البويطي الورقة ( ٨٣ / ب ) ، التهذيب ( ٢ / ٢٥٦ ) ، التعليقة لأبي

الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ٢ / ١٤٤٨ ) .

❖ ساقطة من ( د ) .

[ إمامة الإمام أو  
نافيه سواء كان  
مقيماً أو مسافراً ]

فوت فضيلة أول الوقت لا ينتظرهم ؛ لأن الصلاة مع الجماعة القليلة

في

أول الوقت أفضل من الصلاة مع الجماعة [ الكبيرة ] في آخر الوقت ، فإن كان يخاف من تفويت الجماعة عليهم ظهور فتنة فحينئذ ينتظرهم (٢) .

الرابعة : إذا اجتمع جماعة فيهم مقيمون ومسافرون ، فإن كان

فيهم الإمام أو نائبه في الموضع كان أولى بالإمامة ؛ سواء كان مقيماً أو مسافراً (٣) ؛

لما روي أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - // كان إذا قدم مكة صلى بهم ركعتين ثم يقول : " يا أهل مكة أتموا صلاتكم فإننا قوم سفر " (٤) . وإن لم يكن منهم من له ولاية كان المقيم أولى من المسافر ؛ لأن المقيم إذا تقدم تكون جملة صلاة القوم جماعة ، وإذا أم المسافر يُسلم عن ركعتين فينفرد من ليس بمسافر ببعض الصلاة ، فإن أم مسافر جاز ، وإذا سلم قاموا فأتوا صلاتهم .

[ كراهة ]

المأمومين للإمام

الخامسة : إذا اجتمع في الرجل شرائط الإمامة ، إلا أن أهل

الجماعة يكرهون إمامته ، نظرنا ؛ فإن كان جميع أهل الجماعة يكرهونه أو أكثرهم فتكره [ له إمامتهم ] ، وغيره أولى بالإمامة منه ؛ لما روي أن رسول الله // قال : " ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم حتى يرجعوا : العبد الأبق ، وامرأة باتت وزوجها عليها

(١) في ( هـ ) : " الكثيرة " ، وفي ( د ) ، ( ط ) : " الكبيرة " .

(٢) انظر : البيان ( ٣٧٤ / ٢ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري

( ١٤٤٨ / ٢ ) ، المجموع ( ٣٠٧ / ٤ ) .

(٣) انظر : الإبانة الورقة ( ٤٢ / ب ) ، المجموع ( ٢٤٧ / ٤ ) ، التهذيب ( ٢٦٦ / ٢ ) ، المقنع الورقة ( ٦٤ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ١٤٤٧ / ٢ ) .

(٤) الأثر رواه مالك في الموطأ ( ١٦٤ / ١ ) ، وقال عنه الشوكاني في نيل الأوطار : رجال إسناده أئمة ثقات . انظر : نيل الأوطار ( ١٧٧ / ٣ ) .

(٥) في ( د ) : " لهم إمامته " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " له إمامتهم " ، وهي الأولى ؛ لأنها تعود على أقرب مذكور ؛ وهو الضمير في : " فتكره " .

ساخط ، وإمام قوم وهم له كارهون <sup>(١)</sup> ، وأما إن كان أكثر الجماعة لا يكرهه فلا بأس ؛ لأن الإنسان قل ما يخلو من عدو . وعلى هذا الإمام إذا أراد أن يؤمر على قوم أميراً ، فإن كان أكثر القوم يكرهه فلا يوليه ، وإن كان [ أقلهم يكرهه ] ✕ جاز أن يوليه عليهم ؛ لأن الوالي لابد // وأن يكرهه قوم <sup>(٢)</sup> .

[ إذا كره أهل  
المسجد بعض  
المأمومين ]

فرع : بعض المأمومين إذا كرهه أهل المسجد فلا بأس أن يصلي معهم ؛ لأن صلاة المأمومين لا يرتبط بعضها ببعض ، بخلاف الإمام ؛ فإن صلاة القوم ترتبط بصلاته <sup>(٣)</sup> .

السادسة : الأعمى يجوز أن يؤم الناس <sup>(٤)</sup> ؛ لما روي أن عتب بن مالك <sup>(٥)</sup> كان يؤم بقومه في عهد رسول الله ✕ <sup>(٦)</sup> ، وروي أن رسول

[ إمامة الأعمى ]

(١) الحديث أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة ، باب ما جاء فيمن أمّ قوماً وهم له كارهون ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه . انظر : عارضة الأحوذني بشرح صحيح الترمذي ( ١٣١ / ٢ ) . وقال النووي في المجموع ( ٢٧٥ / ٤ ) : حديث ضعيف ، وأشار إليه البيهقي في السنن الكبرى ( ٢٨ / ٣ ) وقال ليس بالقوي .

✕ في ( د ) ، ( هـ ) : " أقلهم يكرهه " ، وفي ( ط ) : " الأقل الأقل يكرهونه " .  
(٣) انظر : الأم ( ٢٨٦ / ١ ) ، المجموع ( ٢٣٩ / ٤ ) ، البيان ( ٤١٢ / ٢ ) ،  
التهذيب

( ٢ / ٢٨٨ ) ، الإبانة الورقة ( ٤٢ / ب ) ، التنبيه ص ٥٣ ، المقنع الورقة ( ٦٤ ) ،  
التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ١٤٤٩ / ٢ ) .  
(٤) انظر : المجموع ( ٢٤٠ / ٤ ) .

(٥) انظر : الأم ( ٢٩٣ / ١ ) ، الإبانة الورقة ( ٤٣ / أ ) ، حلية العلماء ( ١٧٩ / ٢ ) ، البيان  
( ٤٢٠ / ٢ ) ، مختصر المزني ص ٢٧ ، الحاوي ( ٤٠٦ / ٢ ) ، المجموع ( ٢٤٧ / ٤ )  
، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ٣٨٧ / أ ) ، التنبيه ص ٥٣ ، المقنع الورقة ( ٦٠ ) ، التعليقة  
لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ١٢٨٦ / ٢ ) .

(٦) عتب بن مالك بن عمرو بن العجلان الأنصاري الخزرجي السلمي ، صحابي من  
البدرين ، أخى النبي بينه وبين عمر ، وكان ضعيف البصر ثم عمي ، مات في  
خلافة معاوية سنة ٥٠ هـ ، له عشرة أحاديث . انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ( ٤٣٢ / ٤ ) ،  
الأعلام للزركلي ( ٢٠٠ / ٤ ) .

(٧) الحديث أخرجه البخاري ومسلم بمعناه ، انظر فتح الباري ( ٦٠ / ٣ ) ، باب صلاة

الله x خرج إلى بعض أسفاره واستخلف ابن أم مكتوم<sup>(١)</sup> ليصلي بالناس<sup>(٢)</sup>.

ط [١٠٧] فرع : البصير أولى بالصلاة أم الأعمى ؟ // المذهب الصحيح  
أنهما سواء ، [ ولا يترجح ] ~~أحدهما~~ على الآخر إلا بسبب  
يترجح ~~به~~ البصير على البصير . وذهب بعض أصحابنا إلى أن  
البصير هو أولى ، وهو مذهب أبي حنيفة<sup>(٥)</sup> ؛ لأنه محتاط في  
صيانة ثوبه وبدنه عن ~~النجاسة~~ بما لا يقدر عليه الأعمى . وقيل :  
الأعمى أولى ؛ لأنه لا يلتفت في صلاته ، ولا يشتغل بما يشاهده عن  
الصلاة<sup>(٧)</sup>.

[ البصير أم  
الأعمى أولى  
بالإمامة ؟ ]

[ إمامة العبد  
للأحرار ]

النفائل جماعة . صحيح مسلم بشرح النووي ( ١٥٨ / ٥ ) ، باب الرخصة في  
التخلف عن الجماعة لعذر . وأورده الشافعي في الأم ( ٢٩٣ / ١ ) .

(١) عمرو بن أم مكتوم القرشي ، ويقال : اسمه عبد الله ، وعمرو أكثر ، وهو ابن قيس  
بن زائدة ابن الأصم ، صحابي شجاع ، كان ضرير البصر ، أسلم بمكة ، وهاجر  
إلى المدينة بعد وقعة بدر ، وكان يؤذن لرسول الله في المدينة مع بلال ، وكان  
يستخلفه النبي على المدينة يصلي بالناس في عامة غزواته ، وحضر حرب القادسية  
ومعه الراية وعليه درع سابغ فقاتل وهو أعمى ، ورجع إلى المدينة وتوفي بها قبيل  
وفاته عمدة ربه من الخطباء عام  
٢٣ هـ . انظر : الإصابة ( ٦٠٠ / ٤ ) ، الأعلام ( ٨٣ / ٥ ) .

(٢) الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب إمامة الأعمى ، انظر : عون  
المعبر

( ٢١٤ / ٢ ) . الإمام أحمد في مسنده انظر ( ١٩٢ / ٣ ) . قال ابن حجر : ذكر ابن  
سعد وابن إسحاق المغازي التي استخلف فيها ابن أم مكتوم . انظر : تلخيص الحبير  
( ٩١ / ٢ ) .

(X) في نسخة ( د ) ، ( هـ ) : " ولا يترجح " ، وفي ( ط ) : " ولا يرجح " .

(X) في ( د ) ، ( هـ ) : " يترجح " ، وفي ( ط ) : " يرجح " .

(٥) انظر : المبسوط ( ١٣٧ / ١ ) .

(X) في ( د ) : " على " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " عن " .

(٧) انظر : الأم ( ٢٩٤ / ١ ) ، الإبانة الورقة ( ٤٣ / ١ ) ، المقنع الورقة ( ٦٠ ) ،

الحاوي ( ٤٠٦ / ٢ ) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ٣٨٧ / ١ ) ، التعليقة لأبي

الطيب تحقيق إبراهيم الظفيري ( ١٢٨٨ / ٢ ) .

الـ . . . سابعة : العبد يجوز أن يؤم الأحرار عندنا<sup>(١)</sup> ، وقال الأوزاعي: لا يجوز أن يؤم الأحرار<sup>(٢)</sup> . ودليلنا ما روي عن رسول الله ﷺ أنهُ قال : “اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ وَلِيَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ أَجْدَعُ مَا أَقَامَ فِيكُمْ الصَّلَاةَ”<sup>(٣)</sup> ، وروي أن جماعة // جاؤوا إلى عائشة - رضي الله عنها - فيهم عبيد بن عمير<sup>(٤)</sup> والمسور بن مخرمة<sup>(٥)</sup> ، فصلى بهم غلام لعائشة [لم يعتق] ~~✗~~ ، فقال أبو عمرو : “ألا إن الحرَّ أولى بالإمامة مِنْهُ”<sup>(٦)</sup> ؛ لأن الإمامة من أحكام الكمال ، والعبد ليس من أهل الكمال ؛ ولهذا لا تثبت له الولايات والشهادات والأحكام .

(١) انظر : الأم ( ٢٩٤ / ١ ) ، مختصر البويطي الورقة ( ٨٣ / ب ) ، حلية العلماء ( ١٧٩ / ٢ ) ، البيان ( ٤٢٠ / ٢ ) ، المقنع الورقة ( ٦٠ ) ، التهذيب ( ٢٦٥ / ٢ ) ، الإبانة ( ٤٣ / أ ) ، التنبيه ص ٥٢ ، مختصر المزني ص ٢٧ ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ١٢٩٠ / ٢ ) .

(٢) انظر : المجموع ( ٢٤٨ / ٤ ) ، حلية العلماء ( ١٧٩ / ٢ ) .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة ، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية . والبخاري كتاب الأذان ، باب إمامة العبد والمولى ، بالفاظ متقاربة ، انظر : فتح الباري ( ١٨٤ / ٢ ) ، وصحيح مسلم بشرح النووي ( ٢٢٢ / ١٢ ) . وقال ابن حجر في تلخيص الحبير : ( ٣٥ / ٢ ) : هكذا أورده الماوردي وابن الصباغ . وغيرهما ، وقوله في آخره : “ ما أقام الصلاة فيكم ” لم أجده هكذا .

(٤) عبيد بن عمير بن قتادة الليثي المكي ، ولد في حياة رسول الله ﷺ ، وحدث عن أبيه وعن عمر بن الخطاب وعائشة وجماعة ، كان من ثقات التابعين ، وكان واعظاً مفسراً ، توفي قبل ابن عمر بأيام يسيرة سنة ٧٤ هـ . انظر : سير أعلام النبلاء ( ٤ / ١٥٦ - ١٥٧ ) ، البداية والنهاية ( ٥ / ٩ ) .

(٥) المسور بن مخرمة بن نوفل بن أهيب بن زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي القرشي الزهري ، أبو عبد الرحمن ، أمه عاتكة بنت عوف أخت عبد الرحمن بن عوف ، كان مولده بعد الهجرة بستين ، وقدم المدينة في ذي الحجة بعد الفتح سنة ٨ هـ ، كان من فضلاء الصحابة وفقهاتهم ، أدرك النبي وهو صغير ، وروى عن الخلفاء الأربعة وغيرهم من أكابر الصحابة ، كان مع ابن الزبير فلصلبه حجر من المنجنيق فقتله في حصار مكة عام ٦٤ هـ . انظر : الإصابة .

( ١١٩ / ٦ ) ، الأعلام ( ٢٢٥ / ٧ ) ، شذرات الذهب ( ٧٢ / ١ ) .

~~✗~~ ساقطة من ( د ) .

(٧) رواه البخاري في باب إمامة العبد والمولى ( ١٨٤ / ٢ ) .

**الثامنة :** إذا اجتمع جماعة في صحراء أو في مسجد ليس له إمام راتب ، وليس فيهم صاحب ولاية ، وكلهم أحرارٌ مقيمون أو مسافرون صالحون للإمامة ، فأَيُّهم أم جاز ، وأَيُّهم أولى بالإمامة

عن

[التنازع] ~~هـ~~ ؟ هذه // المسألة لا بد لها من // مقدمة؛ وهي أن [تعلم أن] ~~هـ~~ الأسباب التي [يقع الترجيح] ~~هـ~~ بها في الإمامة تسع<sup>(٤)</sup> خ

ط [١٠٨-١]

الورع<sup>(٥)</sup> ، والعلم ، والقراءة ، والهجرة - ونعني بالهجرة سبق بالإسلام - ، وكبر السن ، والشرف ، ونظافة الثوب عن الوسخ ، وحسن الصوت ، وحسن الوجه ، وسنذكر دلالة اعتبار هذه الأسباب ، فكل شخصين تساويا في أكثر الأوصاف ، وانفرد أحدهما بشيء من هذه الخصال ، فمن فيه الخصلة الزائدة أولى ، وإن تفرقت هذه [الخصال] ~~هـ~~ في جماعة ، فالخصال المكتسبة ؛ كالورع ، والعلم ، والقراءة ، والهجرة ، مقدمة على الخصال التي ليست بمكتسبة على الإطلاق . والمتقدم من

~~هـ~~ في ( هـ ) : " التنازع " ، وفي ( د ) ، ( ط ) : " الشافعي " .

~~هـ~~ ساقطة من ( د ) ، ( ط ) .

~~هـ~~ في ( هـ ) : " يقع الترجيح " ، وفي ( د ) ، ( ط ) : " يترجح " .

(٤) قال النووي في روضة الطالبين : والأسباب المرجحة في الإمامة ستة : الفقه ، والقراءة ، والورع ، والسن ، والنسب ، والهجرة ( ١ / ٤٥٩ ) . وقال العمراني في البيان :

= والأسباب التي يتعلق بها التقديم في الصلاة خمسة الفقه والقراءة ، والهجرة ، والنسب ، والسن ( ٢ / ٤١٤ ) ، وقال في التعليقة لأبي الطيب الطبري : ... وجملته أن الشرائط التي تقدم بها في الإمامة خمسة شرائط : أحدها : الفقه ، الثانية : القراءة ، الثالثة : السن ، الرابعة : النسب ، الخامسة : الهجرة . ( ٢ / ١٤٣٢ )

بتحقيق : إبراهيم الظفيري .

(٥) الورع : عرفه في روضة الطالبين وقال : ليس المراد منه مجرد العدالة ؛ بل ما يزيد عليه من حسن السيرة والفقه . وعرفه في المجموع . ليس المراد بالورع مجرد العدالة الموجبة لقبول الشهادة ؛ بل ما يزيد على ذلك من حسن السيرة والفقه ومجانبة الشهادة الشبهات ونحوها ، والاشتهار بالعبادة . ( ١ / ٤٥٩ ) ، ( ٤ / ٢٤٤ ) . انظر أيضاً : اللباب ص ١١٦ ، التعليقة ( ٢ / ١٠٦٧ ) .

~~هـ~~ في ( د ) ، ( هـ ) : " الخصال " ، وفي ( ط ) : " الخصلة " .

هذه الخصال الورع ، حتى يقدم الأورع على الأعلم والأقرأ<sup>(١)</sup> ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأن الإمامة سفارة بين الله تعالى وبين الخلق ، وإنما يُقدم للسفارة من له منزلة عند من ترفع الحاجة إليه ، والمنزلة عند الله - عز وجل - [ للأتقى ]<sup>(٢)</sup> ،

قال تعالى : + إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَى<sup>(٣)</sup> . ثم بعد الورع د [ ٤٠٨ ]

العلم مقدّم على الخصال كلها ، حتى إن الأعلم أولى من الأقرأ ، وقال أحمد : الأقرأ أولى من الأعلم<sup>(٤)</sup> ، واستدل بما روي عن أبي مسعود الأنصاري<sup>(٥)</sup> أن رسول الله ﷺ قال : " يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، // فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسَّنَةِ ، فَإِنْ كَانُوا فِي السَّنَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهَجْرَةِ سَوَاءً فَأَتَمَّهُمْ " .

سناً<sup>(٦)</sup> ، فقدم الأقرأ على الأعلم ، ودليلنا أن الأعلم أولى بالقضاء وأولى بالخلافة من الأقرأ ، فكذا وجب أن يكون أولى بالإمامة في الصلاة<sup>(٧)</sup> ؛ ولأن حاجة الصلاة إلى العلم أكثر من حاجتها إلى القراءة ؛ لأن القدر الذي تجب قراءته في الصلاة من القرآن قدر معلوم ، وما يقع فيها من الحوادث [ ماله ]<sup>(٨)</sup> حصر ، وأما الخبر الذي رووا فالرسول ﷺ إنما خاطب به الصحابة ؛ لأنهم كانوا //

(١) الأورع أولى من الأفقه والأقرأ ، وبه قال البيهقي وغيرهم . انظر : التهذيب ( ٢ / ٢٨٦ ) ، المقنع الورقة ( ٦٤ ) ، وهناك من قال : يقدم الأفقه . انظر : الوس

( ٢ / ٢٨٨ ) ، العزيز ( ٢ / ١٦٦ ) ، البيان ( ٢ / ٤١٤ ) ، التنبيه ص ٥٢ ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ٤٠٣ / ١ ) ، مختصر المزني ص ٢٨ .

( ٨ ) في ( هـ ) : " للأتقياء " ، وفي ( د ) ، ( ط ) : " للأتقى " .

( ٣ ) [ الحجرات : ١٣ ] .

( ٤ ) انظر : المغني ( ٢ / ١٦ ) ، الشرح الكبير ( ٢ / ١٨ ) لابني قدامة ، الإنصاف ( ٢ / ٢٤٤ ) .

( ٥ ) أبو مسعود الأنصاري : عقبه بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري البصري ، من الخزرج ، صحابي شهد العقبة وأحدًا وما بعدها ، ونزل الكوفة ، وكان من أصحاب علي فاستخلفه عليها لما سار إلى صفين ، ومات بها عام ٤٠ هـ . انظر : الإصابة ( ٤ / ٥٢٤ ) ، الأعلام ( ٤ / ٢٤٠ ) .

( ٦ ) أخرجه مسلم ، كتاب المساجد ، باب من أحق بالإمامة ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ( ٥ / ١٧٢ ) .

( ٧ ) انظر : المقنع الورقة ( ٦٤ ) .

( ٨ ) في ( د ) ، ( هـ ) : " ماله " ، وفي ( ط ) : " مالها " .



يسلمون كباراً فيتفقهون قبل أن يقرؤوا ولهذا قال ابن مسعود<sup>(١)</sup> : كنا لا نجـاوز عـشر آيـات حتـى نعرف أمرها ونهيها وأحكامها<sup>(٢)</sup> . فكان الأقرأ فقيهاً لا محالة ، فأما من بعدهم يتعلمون القرآن في الصغر فيتفقهون في الكبر ، والأقرأ لا يكون عالماً بالفقه ، فقدمنا الأفقه . ثم من بعد العلم يُقدم الأقرأ على الأقدم

هجرة ؛ لأن القراءة من جملة أركان الصلاة ، والهجرة ليس لها تعلق بالصلاة . ثم بعد القراءة سبق بالإسلام والهجرة<sup>(٣)</sup> ؛ لقول رسول الله ﷺ : " فإن كانوا في العلم بالسنة سواء فأقدمهم هجرة " . ثم بعد الهجرة يُقدم الأكبر والأشرف ، فإن كان أحدهما أكبر سناً ، والآخر أشرف نسباً ، فقولان<sup>(٤)</sup> : أحدهما : الأكبر أولى ؛ لقول الرسول ﷺ : " إذا حـضرت

الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم " <sup>(٥)</sup> ، وروي أيضاً أن رسول الله ﷺ قال : " إن الله تعالى يستحي أن يرُدَّ دعوة ذي الشئبة في الإسلام " <sup>(٦)</sup> ؛ ولكون الكبر صفة فيه ، والشرف [ فضيلة ] في الآباء ، فما كان صفة فيه كان أولى . والقول الثاني : الأشرف ؛ لما روي رسول الله ﷺ أنه قال : " قَدِّمُوا // فَرِيْشاً ولا تَقْدِمُوها " <sup>(٨)</sup> ، ولأن

(١) عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي ، أبو عبد الرحمن ، حليف بني زهرة ، أسلم قديماً وهاجر الهجرتين ، وشهد بدرأ والمشاهد بعدها ، ولازم النبي وكان صاحب نعليه ، أخى النبي بينه وبين سعد بن معاذ ، أول من جهر بالقرآن بمكة ، توفي بالمدينة سنة ٣٢ هـ قبل قتل عمر . انظر : الإصابة ( ٢٣٤ / ٤ ) .

(٢) الأثر أخرجه الطبري في تفسيره ( ٦٠ / ١ ) .

(٣) ذكر فيها وجهين : الأول : النسب مقدم ، ثم الهجرة بعده ، ثم السن ، وهو قوله القديم . والثاني وهو قوله الجديد : أن السن مقدم ، ثم النسب ، ثم الهجرة . انظر : البيان ( ٤١٦ / ٢ ) ، المجموع ( ٢٤٤ / ٤ ) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ٤٠٣ / ١ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ١٤٣٥ / ٢ ) .

(٤) انظر : الوسيط ( ٢٢٩ / ٢ ) ، البيان ( ٤١٦ / ٢ ) وروي في الجديد أن الأسن أولى ، المقنع الورقة ( ٦٤ ) ، التهذيب ( ٢٨٦ / ٢ ) ، الحاوي ( ٤٤٢ / ٢ ) ، نهاية المطلب ج ٢ ( ٤٠٣ / ١ ) ، التنبيه ص ٥٢ .

(٥) أخرجه البخاري في الأذان ( ١٧٠ / ٢ ) . ومسلم في المساجد ( ١٧٤ / ٥ ) .

(٦) الحديث جاء في كشف الخفاء ومزيل الإلباس ( ٢٤٥ / ١ ) وقال عنه : هكذا ذكره الغزالي في الدرة الفاخرة ، ورواه السيوطي في الجامع الكبير عن ابن النجار بسند ضعيف بلفظين آخرين .

❖ في ( د ) ، ( هـ ) : " فضيلة " ، وفي ( ط ) : " صفة " .  
(٨) أخرجه الشافعي في الأم ( ٢٨٧ / ١ ) ، والبيهقي في باب من يؤمهم ذو نسب

الشرف يعود إلى النسب ؛ لأن شرفه لانتسابه إلى آبائه وفضيلة آبائه  
لخصلة اكتسبوها من العلم والورع<sup>(١)</sup>.

فرع : من لا يُعرف نسبه كولد الزنا ، يجوز أن يكون إماماً ؛ لما  
روي عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت : " ما عليه من وزر  
أبوي هـ

ط [١٠٩]

شيء<sup>(٢)</sup> ؛ إلا أنه يكره أن يُنصب إماماً عندنا<sup>(٣)</sup> ، وقال أحمد : لا  
يكره<sup>(٤)</sup> . ودليلنا أن رجلاً لا يُعرف أبوه كان يؤم الناس بالعقيق<sup>(٥)</sup> ،  
فنهاه عمر بن عبد العزيز<sup>(٦)</sup> ولم ينكر عليه أحد // ، ولأن عدم  
النسب نقص لا محالة ، وتكره إمامة من فيه نقص ، كما تكره إمامة  
العبد . ثم بعد الكبر والشرف تُقدم بنظافة [ الثوب ] ، ولسنا نعني  
بنظافة [ الثوب ] نظافته عن النجاسة ، لأن الصلاة مع النجاسة لا  
تصح ؛ ولكن المراد به النظافة عن الوسخ ، وإنما اعتبرت هذه  
الخصال<sup>(٩)</sup> ؛ لأن قلوب الناس تميل إلى الصلاة خلف من كان نظيف

( ١٧٢ / ٣ ) .

(١) السن والنسب فيهما قولان : أحدهما : تقديم النسب ، والثاني : تقديم السن .  
انظر : الوسيط ( ٢٢٩ / ٢ ) ، الحاوي ( ٤٤٣ / ٢ ) ، الأم ( ٢٨٨ / ١ ) ، البيان  
( ٤١٦ / ٢ ) ، التنبيه ص ٥٢ ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم  
الظفيري ( ١٤٣٥ / ٢ ) .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب صلاة التطوع والإمامة ، باب من رخص في إمامة  
ولد الزنا ( ١٢١ / ٢ ) .

(٣) انظر : الأم ( ٢٩٥ / ١ ) ، المجموع ( ٢٤٨ / ٤ ) ، المقنع الورقة ( ٦٠ ) ،  
الحاوي الكبير ( ٣٢٢ / ٢ ) .

(٤) انظر : المغني ( ٦٠ / ٢ ) ، الشرح الكبير ( ٥٩ / ٢ ) لابني قدامة .

(٥) أخرجه الإمام مالك في الموطأ ( ١٣٤ / ١ ) صلاة الجماعة ، باب العمل في صلاة  
الجماعة ، والشافعي في الأم ( ٢٩٥ / ١ ) .

(٦) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي القرشي ، أبو حفص ، الخليفة  
الصالح ، والملك العادل ، خامس الخلفاء الراشدين ، ولد بالمدينة سنة ٦١ هـ ، ونشأ  
بها ، ولي الخلافة بعهد من سليمان سنة ٩٩ هـ ، ولم تطل منته قيل : دس له السم  
وهو بدير سمعان عام ١٠١ هـ . انظر : سير أعلام النبلاء ( ١١٤ / ٥ ) وما بعدها  
، الأعلام

( ٥٠ / ٥ ) ، شذرات الذهب ( ١١٩ / ١ ) .

(٧) في ( د ) : " البدن " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " الثوب " وهي الصواب .

(٨) في ( د ) : " البدن " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " الثوب " وهي الصواب .

(٩) وجهان : الأول : جزم به المتولي وقال : يقدم بنظافة الثوب ، ثم حسن الصوت ، ثم  
حسن الصورة ، والمختار تقديم أحسنهم نكراً ، ثم أحسنهم صوتاً ، ثم حسن الهيئة .

انظر : الحاوي ( ٤٤٣ / ٢ ) ، الوسيط ( ٢٢٩ / ٢ ) ، التنبيه ص ٥٢ ، نهاية  
المطلب جـ الورقة ( ٤٠٤ / أ ) .

التياب ، فتتوفر الجماعة بسبب تقدمه . ثم بعده حسن الصوت ، وإنما قدم لأن بالصوت تحسن قراءته ، فيميل الناس إلى الصلاة خلفه . ثم بعد ذلك حسن الصورة ، وإنما اعتبرت هذه الخصلة في التقدم ؛ لأن الخبر قد ورد بأن الله تعالى لا يُحسِّن خلق رجل وخلقته وهو يريد أن يعذبه بالنار<sup>(١)</sup> ، ولأن من كان حسن الوجه [ يحبه ]<sup>(٢)</sup> الناس في العادة ، فيميلون إليه فتتوفر الجماعة ، والله أعلم .

## الباب الخامس عشر

### في موقف الإمام ، وفيه ثلاثة فصول

#### الفصل الأول : في سنة الوقوف في حق الرجال

#### الفصل الثاني : في سنة الموقف في حق النساء

(١) لم أعثر له على تخريج .

(٢) في ( د ) ، ( هـ ) : " يحبونه " ، وفي ( ط ) : " يحبه " .

ساقطة من ( د ) .

**الفصل الثالث : في بيان المواضع التي يجوز أن يقف  
فيها الماموح ويقنّدي بالامام .**

## الباب الخامس عشر

### في موقف الإمام [والمأموم] ❌

وفيه ثلاثة فصول :

#### الفصل الأول : في سنة الوقوف في حق الرجال

وفيه خمس مسائل : إد . دأها : الرجال إذا أرادوا أن يصلوا جماعة فالسنة أن يتقدمهم الإمام ، [ والقوم ] ❌ يقفون خلفه صفاً ، والنقل قد تواتر بذلك .

[ السنة أن يتقدم الإمام ]

فروع أربعة : أحدها : الصف الأول أفضل من الذي يليه ، وكذلك // كل صف أفضل من الذي بعده<sup>(٣)</sup> ، لقول رسول الله ﷺ : " خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أُولُهَا ، وَشَرُّهَا آخِرُهَا " <sup>(٤)</sup> .

[ الفضيلة الصف الأول للإمام ]

الثاني : الوقوف عن يمين الإمام أفضل<sup>(٥)</sup> ، لما روي عن البراء بن عازب<sup>(٦)</sup> أنه قال : " كان يعجبنا الوقوف عن يمين رسول الله ﷺ " <sup>(١)</sup> .

د [ ٥٥ ب ]

❌ ساقطة من نسخة ( ط ) .

❌ في نسخة ( ط ) : [ والإمام ] .

(٣) انظر : الإبانة الورقة ( ٤٤ / ١ ) ، الأم ( ٣٠٠ / ١ ) ، المقنع الورقة ( ٦٢ ) ، التهذيب ( ٢٧٧ / ٢ ) ، روضة الطالبين ( ٤٦٢ / ١ ) ، البيان ( ٤٣١ / ٢ ) ، التعليق ( ١٠٤٥ / ٢ ) .

(٤) أخرجه مسلم في الصلاة ، تسوية الصفوف وإقامتها ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ( ١٥٩ / ٤ ) .

(٥) انظر : الإبانة الورقة ( ٤٤ / ١ ) ، المقنع الورقة ( ٦٢ ) ، الأم ( ١٤٩ / ١ ) ، الحاوي ( ٤٢٧ / ٢ ) ، المجموع ( ٢٥٨ / ٤ ) ، روضة الطالبين ( ٤٦٣ / ١ ) ، التعليق ( ١٠٤٥ / ٢ ) .

(٦) البراء بن عازب بن الحارث الأنصاري ، أبو عمارة ، أسلم صغيراً ، وغزا مع رسول الله ﷺ خمس عشرة غزوة ، أولها غزوة الخندق ، ولما ولي عثمان - رضي الله عنه - الخلافة جعله أميراً على الري ( بفارس ) سنة ٢٤ هـ ، وغزا أبهر وفتحها ، ثم قزوين فملكها ، وعاش إلى أيام مصعب بن الزبير فسكن الكوفة واعتزل الأعمال ، روى له البخاري ومسلم ٣٠٥ حديث ، توفي في إمارة مصعب بن الزبير .

، ولأن الإمام يبدأ بالسلام عليهم .

**الثالث :** السنة أن يسوي // الصفوف<sup>(٢)</sup> ؛ لقول رسول الله ﷺ : [التسوية بين الصفوف] "لَتُسَوَّيَنَّ صُفُوفُكُمْ أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ"<sup>(٣)</sup> .

ط [١٠٩ ب]

[وقوف الصف قريبا من الإمام]

**الرابع :** السنة أن يقف الصف قريبا من الإمام ؛ بحيث لا يزيد البعد بينهما على ثلاثة أذرع<sup>(٤)</sup> ، وهكذا الصفوف بعضها تقف قريبة من // البعض ؛ بحيث يكون البعد بين الصفين ما ذكرنا ؛ حتى [لا يشغلوا] المسجد أكثر من قدر حاجتهم، فيضيق المكان على الناس.

هـ [٢٠٠ أ]

**الثانية :** إذا أراد أن يصلي برجلين فيقفان خلفه عندنا<sup>(٥)</sup> ، وذهب ابن مسعود إلى أن أحدهما يقف عن يمين الإمام ، والآخر عن يساره .  
ودليلنا ما روي عن جابر<sup>(٦)</sup> أنه قال : "سرت مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك ، فقام يُصلي ، فجئت فقممت عن يساره ، فأخذ بيدي

[موقف الرجلين مع الإمام]

سنة ٧٢ هـ . انظر : ر : الإصـابة

( ٢٧٨ / ١ ، ٢٧٩ ) ، الأعلام ( ٤٦ / ٢ ) .

(١) أخرجه عن البراء مسلم في صلاة المسافرين ، باب استحباب يمين الإمام ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ( ٢٢١ / ٥ ) .

(٢) انظر : المجموع ( ٢٥٨ / ٤ ) .

(٣) رواه البخاري في كتاب الأذان ، باب تسوية الصفوف عند الإقامة ، انظر : فتح الباري ( ٢٠٧ / ٢ ) . ومسلم في تسوية الصفوف وإقامتها ( ١٥٦ / ٤ ) .

(٤) انظر : البيان ( ٤٣٨ / ٢ ) ، روضة الطالبين ( ٤٦٦ / ١ ، ٤٦٧ ) .

(٥) في ( ط ) : " لا يشتغلوا " .

(٦) انظر : الأم ( ٣٠٠ / ١ ) ، البيان ( ٤٢٥ / ٢ ) ، نهاية المطلب جـ ٢ الورقة

( ٣٩٣ / ب ) ، المقنع الورقة ( ٦٢ ) ، التهذيب ( ٢٧٧ / ٢ ) ، التعليقة لأبي

الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ١٣٧٠ / ٢ ) .

(٧) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري ، أبو عبد الله ، أحد المكثرين من رواية الحديث ، له ولأبيه صحبة ، وفي الصحيح عنه أنه كان مع من شهد العقبة ، توفي سنة ٧٨ هـ وأوصى ألا يصلي عليه الحجاج ، يقال : إنه عاش أربعاً وتسعين سنة . انظر : الإصـابة ( ٤٣٤ / ١ - ٤٣٥ ) .

فأدارني حتى أقامني عن يمينه ، فجاء جابر بن صخر<sup>(١)</sup> فقام عن يساره ، فأخذنا بيديه جميعاً فدفعنا حتى أقامنا خلفه<sup>(٢)</sup> ، وروي عن أنس " أن رسول الله ﷺ قام ليصلي بنا ، فصفت أنا واليتيم<sup>(٣)</sup> وراءه ، والعجوز من ورائنا ، فصلى بنا ركعتين ثم انصرف<sup>(٤)</sup> .

[ السنة في موقف  
المأموم إذا كان  
واحداً ]

**الثالثة :** السنة إذا كان المأموم واحداً أن يقف عن يمين الإمام متأخراً عنه قليلاً<sup>(٥)</sup> ؛ لما روينا من خبر جابر أنه قال : " وقفت على يساره فأدارني عن يمينه " ، وروي عن ابن عباس<sup>(٦)</sup> أنه قال : " بت عند خالتي ميمونة<sup>(٧)</sup> ، وكانت تلك الليلة ليلتها من رسول الله ﷺ ، فقام في بعض الليالي ليصلي فقامت لأصلي معه ، فوقفت عن

(١) جابر بن صخر بن أمية الأنصاري ، أخو جبار ، شهد العقبة والمشاهد إلا بدرأ ، وقع في مسند مسدد من طريق ابن إسحاق عن أبي سعد عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى به وجابر بن صخر فأقامهما وراءه ، ورواه غيره فقال : جابر وهو المحفوظ .  
انظر : الإصابة ( ٤٣٣ / ١ ) .

(٢) أخرجه مسلم عن جابر بن عبد الله في الزهد ، حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر . انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ( ١٨ / ١٤١ ) وذكر فيه ( جباراً ) وهو جبار بن صخر بن أمية الأنصاري ، يكنى أبا عبد الله ، وكان خاخص أهل المدينة وحاسبيهم ، توفي سنة ٣٠ هـ في خلافة عثمان وهو ابن ٦٢ سنة . انظر : الإصابة ( ٤٥٠ / ١ ) . وقال عنه في المجموع : شهد العقبة وبدرأ والمشاهد مع رسول الله ( ٢٥١ / ٤ ) .

(٣) اليتيم : اسمه ضميرة بن سعد الحميري المدني ، انظر : المجموع ( ٢٥١ / ٤ ) . جاء في الإصابة : وزعم عبد الغني المقدسي في العمدة أن ضميرة هذا هو اليتيم الذي صلى مع أنس لما صلى النبي ﷺ في بيته . انظر : الإصابة ( ٤٩٦ / ٣ ) .  
(٤) الحديث رواه البخاري في كتاب الأذان ، باب المرأة وحدها تكون صفاء ، انظر : فتح الباري ( ٢١٢ / ٢ ) .

(٥) انظر : الإبانة الورقة ( ١ / ٤٤ ) ، المقنع الورقة ( ٦٢ ) ، التعليقة ( ١٠٤٥ / ٢ ) ، البيان والتنبيه ص ٥٣ ( ٤٢٣ / ٢ ) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ٣٩٣ / ب ) ، التهذيب ( ٢٧٧ / ٢ ) ، الحاوي ( ٤٢٧ / ٢ ) .

(٦) عبد الله بن العباس بن عبد المطلب ، أبو العباس ، ابن عم رسول الله ، أمه أم الفضل لبابة بنت الحارث ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات ، كان يقال له حبر العرب ، توفي بالطائف سنة ٦٨ وهو ابن إحدى وسبعين . انظر : الإصابة ( ٤١١ / ٤ ) وما بعدها .

(٧) ميمونة بنت الحارث أخت أم الفضل ، كان اسمها برة فسمها النبي ميمونة ، وكانت قبل النبي عند أبي رهم بن عبد العزى ، وتزوجها النبي في عمرة القضاء وهي آخر امرأة تزوجها النبي ، ماتت سنة ٤٩ هـ ، وهي آخر من مات من أزواج النبي ﷺ . انظر : الإصابة ( ١٢٦ / ٨ ) .

د [١٥٦]

يساره ، فأخذ رسول الله // برأسي وحولني إلى يمينه <sup>(١)</sup> .[ المأموم الواحد  
إذا وقف يسار  
الإمام ]فروع أربعة : أحدها : لو وقف المأموم الواحد على يسار الإمام وصلى صحت صلاته ؛ لأن الرسول x لم يأمر جابراً وابن عباس باستئناف الصلاة ؛ ولكن // لا يستحب <sup>(٢)</sup> .

ط [١١٠]

[ المأموم الواحد  
إذا وقف خلف  
الإمام ]الثاني : لو وقف الواحد خلف الإمام وصلى صحت صلاته ؛ لما روي في قصة أنس : " وصلت العجوز من ورائنا " ، فإذا كانت تصح صلاة المرأة خلف القوم ، تصح صلاة المأموم الواحد خلف الإمام ؛ ولأن الموضع صالح للوقوف ، بدليل أن عند الكثرة يقفون في هذا الموضع ، وإذا كان الوقوف في موضع صالح للوقوف تصح الصلاة <sup>(٣)</sup> .[ المأموم الواحد  
إذا وقف يمين  
الإمام وجاء مأموم  
آخر ]الثالث : إذا وقف المأموم الواحد على يمين الإمام فجاء مأموم آخر فلا يقف خلفه في الابتداء ؛ لأنه إذا وقف خلف الإمام إن كبر قبل أن يتأخر المأموم الآخر ، يجعل منفرداً خلف الإمام [ إلى أن يتأخر الآخر ، وإن تأخر المأموم الأول قبل أن يكبر ، يحصل منفرداً خلف الإمام ] إلى أن يكبر الداخل ؛ ولكن يقف على يسار الإمام ويكبر ، ثم إن كان الموضع يحتمل التقدم دون [ التأخر ] ، فالإمام يتقدم حتى يصل إلى مكانه ، وإن كان الموضع لا يحتمل التقدم ؛ ولكن يحتمل التأخر فالمأمومان يتأخران ، وإن كان يمكن التقدم والتأخر جميعاً ، فالأولى أن يتأخرا على ظاهر المذهب وأن لا يتقدم الإمام <sup>(١)</sup> ؛ لما روينا في(١) أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام وحوله الإمام يمينه تمت صلاته ، انظر : فتح الباري ( ٢ / ٢١١ ) .  
(٢) انظر : الأم ( ١ / ٣٠٠ ) ، الحاوي الكبير ( ٢ / ٣٣٩ ) ، حلية العلماء ( ١ / ٢٣٤ ) ، التهذيب ( ٢ / ٢٧٧ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري ( ٢ / ١٣٦٨ ) .

هـ [٢٠٠]

(٣) انظر : نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ١ / ٣٩٤ ) ، التعليقة ( ٢ / ١٠٤٦ ) ، المقنع الورقة ( ٦٢ ) .

(هـ) ساقطة من ( هـ ) .

(ط) : " التأخير " .

(٦) انظر : التهذيب ( ٢ / ٢٨٠ ) ، العزيز ( ٢ / ١٧٣ ) ، الإبانة الورقة ( ٤٤ / ١ ) ، التعليقة ( ٢ / ١٠٤٦ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق إبراهيم الظفيري



قصة جابر " أن رسول الله x [ دفعنا حتى أقامنا خلفه " ، وأيضاً فإن الرسول x [ أدار ابن عباس ولم يدر نفسه ، وفيه وجه [ آخر ] (١) أن // الأولى أن يتقدم الإمام ، لأنه يبصر بين يديه ولا يخاف من التقدم ضرراً ، وأما المأموم لا [ ينظر ] (٢) ما وراءه ولا يأمن أنه يدوس شيئاً يتأذى به أو يعثر بشيء (٣) .

الرابع : إذا دخل المأموم الثاني والإمام جالس مع المأموم الأول ، فإنه يكبر ويجلس عن يساره ، ولا يؤمر الإمام بالتقدم في تلك الحالة ، ولا المأموم بالتأخر ؛ لأن ذلك [ يُسن ] (٤) في حالة الجلوس (٥) // .

د [ ٥٦ ب ]

الرابعة : إذا دخل المسجد والإمام // في الصلاة مع القوم ، فإن وجد في الصف فرجة (٦) دخل في الصف ، ويكره أن يقف وحده ، حتى لو كان في بعض الصفوف المتقدمة فرجة ولم يكن في الصف الأخير فرجة ، فله أن يخرق الصفوف حتى يصل [ إلى موضع ] (٧) الفرجة ؛ لأن التقصير [ منهم ] (٨) ؛ حيث تركوا الفرجة في الصف الأول ووقفوا في الصف الأخير ، فلو وقف منفرداً تصح صلاته مع الكراهة (٩) ، وقال أحمد : لا تصح صلاته (١٠) . ودليلنا ما رويناه في

[ إذا دخل المسجد والإمام في الصلاة ]

ط [ ١١٠ ب ]

( ١٣٦٩ / ٢ ) .

( ط ) ساقطة من ( ط ) .

( د ) : " وفيه وجه أن الأولى " .

( هـ ) : " يبصر " .

( ٤ ) أيهما أفضل ؟ فيه وجهان : الصحيح الذي قطع به الشيخ أبو حامد والأكثر : تأخر المأمومين ؛ لأن الإمام متبوع فلا ينتقل . والثاني : تقدم الإمام .

وبه قال القفال والقاضي أبو الطيب ؛ لأن الإمام يبصر ما بين يديه ، ولأنه فعل شخص فهو أخف من شخصين . انظر : المجموع ( ٢٥١ / ٤ ) ، التعليقة لأبي

الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ١٣٦٨ / ٢ ) .

( ط ) : " يشق " .

( ٦ ) انظر : البيان ( ٤٢٥ / ٢ ) ، العزيز ( ١٧٤ / ٢ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ١٣٧٠ / ٢ ) .

( ٧ ) فرجة : بضم الفاء ، كالخلل بين الشينين . النظم المستعذب ص ١٠٣ .

( ط ) ساقطة من ( د ) ، ( ط ) .

( هـ ) : " فيهم " ، وفي ( د ) ، ( ط ) : " منهم " .

( ١٠ ) انظر : المقنع الورقة ( ٦٢ ) ، التهذيب ( ٢٧٩ / ٢ ) ، العزيز ( ١٧٥ / ٢ ) ،

الحاوي ( ٤٢٩ / ٢ ) ، التعليقة ( ١٠٥٠ / ٢ ) .

( ١١ ) انظر : المغني ( ٤٦ / ١ ) ، كشاف القناع ( ٥٩٦ / ١ ) .

قصة أنس : " فصففت أنا واليتيم خلفه ، وصالت العجوز وراءنا " ،  
 فإذا كان تـــــــصح صلاة المـــــــرأة  
 الواحدة خلف الصف ، فالرجل الواحد أولى ، وروي أن أبا بكر<sup>(١)</sup>  
 دخل المسجد والرسول x راعك فرقع قبل أن يصل إلى الصف ،  
 فلما قضى رسول الله x صلاته قال : " أيكم الذي ركع دون الصف  
 ، ثم مشى إلى الصف ؟ " فقال أبو بكر : أنا يا رسول الله ، فقال x  
 :  
 " زأذك الله حرصاً ولا تعد ! " <sup>(٢)</sup> ولم يأمره باستئناف الصلاة .

فرع : لو لم يجد المأموم في الصف فرجة ، فمن أصحابنا من  
 قال : يجذب من الصف واحداً إلى نفسه ، ويستحب لذلك الرجل [ أن  
 يتأخر مساعدة له ] <sup>(٣)</sup> في ذلك ؛ لما روي في بعض الأخبار أن  
 رسول الله x قال لرجل صلى منفرداً خلف الصف : " أيها المنفرد  
 خلف الصف ، هلا اتصلت بالصف أو جذبت إلى نفسك واحداً  
 فـ صليت معه " <sup>(٤)</sup> !

[ إذا لم يجد  
 المأموم في الصف  
 فرجة ]

(١) أبو بكر : نفيغ بن الحارث ، ويقال : ابن مسروح ، مشهور بكنيته ، كان من  
 فضلاء الصحابة ، سكن البصرة ، وأنجب أولاداً لهم شهرة ، وكان تدلى إلى النبي  
 x من حصن الطائف ببكرة فاشتهر بأبي بكر ، روى عن النبي ، وروى عنه أولاده  
 . انظر : الإصـابة  
 ( ٤٦٨ / ٦ ) .

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، باب إذا ركع دون الصف ، انظر : فتح  
 الباري ( ٢٦٧ / ٢ ) . وقوله : " لا تعد " يحتمل ثلاثة تأويلات :  
 ١ - لا تعد إلى العدو الشديد ؛ لأنه جاء يلهث ، وهذا كقوله - عليه السلام - : " إذا  
 أنيتم الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون ؛ ولكن انتوها وأنتم تمشون وعليكم السكينة " .  
 ٢ - أنه أراد : لا تعد أن تتأخر عن الصلاة حتى تفوتك الركعة .  
 ٣ - لا تعد إلى الإحرام خلف الصف . انظر : البيان ( ٤٣١ / ٢ ) . ( لا تعد ) بفتح  
 التاء وضم العين . انظر : المجموع ( ٢٥٥ / ٤ ) ، روضة الطالبين ( ٤٦٤ / ١ )  
 ، الحاوي ( ٤٢٩ / ٢ ) .

(٣) في ( د ) : " لذلك الرجل أن يساعده " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " لذلك الرجل أن  
 يتأخر مساعدة له " .

(٤) رواه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح غريب ، انظر : عارضة الأحوذى ( ٢٦ / ٢ )  
 . ونقل الحافظ في الفتح ( ٢٦٨ / ٢ ) تصحيحه عن أحمد وابن خزيمة وغيرهما .

ولأن من رأى إنساناً يصلي منفرداً يستحب [ له ] أن يصلي معه ، وكذا إذا رآه خلف الصف يستحب أن يتأخر ، [ وحكى البويطي ]<sup>(٦)</sup> عن الشافعي أنه قال : يقف حيث شاء ولا يجذب أحداً<sup>(٣)</sup> ، لأنه إذا جذب واحداً يقع في الصف خلل ويفوت الرجل فضيلة الصف الأول ، وليس له أن يفوت // على الغير فضيلة [ لتحصل ]<sup>(٨)</sup> لنفسه فضيلة<sup>(٥)</sup>.

ط [ ١١١ ]

**الخامسة : الصبيان في حكم الوقوف كالرجال عند الانفراد ،**  
حتى إن الصبي<sup>(٦)</sup> إذا كان واحداً وقف على // يمين الإمام ، بدليل قصة ابن عباس ، وإن كثروا وقفوا صفاً ، فأما إذا اجتمع الصبيان مع الرجال ، فإن كان لا يكمل الصف بالرجال ، وقف الصبيان معهم ، وإن كان يكمل الصف بالرجال ، فالمذهب أن الرجال يقفون // صفاً ، والصبيان صفاً خلفهم<sup>(٧)</sup> ؛ لما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال : " لِيَلْنِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى "<sup>(٨)</sup> ، وقال بعض أصحابنا : يقف بين كل رجلين صبي ؛ حتى يكون أصون لهم ، وأيضاً فإنهم يتعلمون به كيفية الصلاة .

[ وقوف الصبيان مع الإمام ]

د [ ٥٧ ]

هـ [ ٢٠١ ]

(٦) ساقطة من ( هـ ) .

(٧) في ( د ) ، ( هـ ) : " حكى البويطي " ، وفي ( ط ) : " حكى عن البويطي " .  
(٨) انظر : البويطي مختصر الورقة ( ١ / ٩ ) ، التنبيه ص ٥٤ ، المقنع الورقة ( ٦٢ )

(٩) في ( د ) ، ( هـ ) : " لتحصل " ، وفي ( ط ) : " ليحدث " .

(٥) قاعدة : الإيثار في القرب مكروه ، وفي غيرها محبوب ، من المشكل على هذه القاعدة : من جاء إلى الصلاة ولم يجد في الصف فرجة فإنه يجزئ شخصاً بعد الإحرام ، ويندب المجزور أن يساعده ، فهذا يفوت على نفسه قربة وهو أجر الصف الأول . انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .  
(٦) في ( د ) ، ( هـ ) : " الصبي " ، وفي ( ط ) : " الصبيان " .

(٧) انظر : الحاوي ( ٢ / ٤٢٨ ) ، البيان ( ٢ / ٤٢٦ ) ، روضة الطالبين ( ١ / ٤٦٣ ) ، المجموع ( ٤ / ٢٥٢ ) ، التعليقة ( ٢ / ١٠٤٦ ) ، التنبيه ص ٥٣ ، المقنع الورقة ( ٦٢ ) .

(٨) رواه مسلم في كتاب الصلاة ، باب تسوية الصفوف وإقامتها ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ( ٤ / ١٥٥ ) .

### الفصل الثاني : في سنة الموقف في حق النساء

وفيه ست مسائل : إحداها : أن صلاة المرأة في البيت أفضل من صلاتها في المسجد<sup>(١)</sup> ، لما روت عائشة أن رسول الله ﷺ قال : "لأن تُصلي المرأة في بيتها خيرٌ لها من أن تُصلي في حُجرتها ، ولأن تُصلي في حُجرتها خيرٌ لها من أن تُصلي في دارها ، ولأن تُصلي في الدار خيرٌ لها من أن تُصلي في المسجد"<sup>(٢)</sup> .

[ فضل صلاة  
المرأة في بيتها ]

**الثانية :** إذا أرادت أن تصلي في المسجد يكره للزوج منعها ؛ ولكن المستحب أن تخرج في ثياب المهنة بغير زينة ولا استعمال طيب<sup>(٣)</sup> ؛ لما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال : " إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد فلا يَمْنَعُها"<sup>(٤)</sup> ، وروي عن أبي هريرة أنه قال : " لا تَمْنَعُ مساجد الله ، وإذا خَرَجْنَ فليَخْرُجْنَ تَفْلَاتٍ"<sup>(٥)</sup> أي غير متطيبات .

[ خروج المرأة  
للمسجد ]

**الثالثة :** المرأة إذا أرادت أن تصلي بالنساء فتقف [ في ]<sup>(٦)</sup>

[ إمامة المرأة ]

ط [ ١١١ ب ]

(١) انظر : البيان ( ٣٦٦ / ٢ ) ، المجموع ( ١٧٠ / ٤ ) ، التهذيب ( ٢٥٤ / ٢ ) ، التعليقة ( ١٠٧٢ / ٢ ) ، الأم ( ٢٩٣ / ١ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ١٤٥٩ / ٢ ) .

(٢) رواه أبو داود بإسناد صحيح ( ١٩٥ / ٢ ) ، وقال في فتح الباري ( ٣٥٠ / ٢ ) : وصححه ابن خزيمة ، ولأحمد ( ٣١٠ / ١٠ ) من حديث أم حميد الساعدية أنها جاءت إلى النبي ... فقال لها : " وصلاتك في بيتك خير لك من صلاتك في حجرتك وصلاتك في حجرتك خير من صلاتك في دارك ، وصلاتك في دارك خير من صلاتك في مسجد قومك " وإسناده حسن ، وله شاهد من حديث أبي داود .

[ أفضل الصفوف  
للنساء إذا كان  
إمامهن امرأة ]

(٣) انظر : البيان ( ٣٦٦ / ٢ ) ، المجموع ( ١٧٠ / ٤ ) ، التهذيب ( ٢٥٥ / ٢ ) ، الوسيط ( ٢٢٦ / ٢ ) .

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة ، باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ( ١٦١ / ٥ ) . والبخاري في استئذان المرأة زوجها بالخروج إلى المسجد ( ٣٥١ / ٢ ) .

(٥) أخرجه الشافعي في ( ترتيب المسند ) ( ٢٩٧ ) . وأبو داود في الصلاة ( ١٩٤ / ٢ ) . والحاكم في المستدرک وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . وروي مسلم :

" إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس طيباً " ( ١٦٣ / ٤ ) .

قال في المجموع ( ١٧١ / ٤ ) عن الحديث : إنه صحيح رواه أبو داود بهذا اللفظ . ومعنى تفلات بفتح التاء وكسر الفاء أي : تاركات الطيب .

ساقط من ( هـ ) .

وسطهن<sup>(١)</sup> ، لما روي عن عائشة // أنها صلت العصر بنسوة فقامت وسطهن<sup>(٢)</sup> ، وروي أيضاً أن أم سلمة أمتهن فقامت وسطهن<sup>(٣)</sup> .

فرع : إذا كان إمامهن امرأة فالصف الأول أفضل من الذي [ بعده ] ~~٨~~ ، قياساً على الرجال<sup>(٥)</sup> .

الرابعة : إذا أرادت أن تصلي بامرأة واحدة ، فتقف على يمينها كما ذكرناه في الرجال<sup>(٦)</sup> .

[ موقف المرأة إذا  
كانت تصلي مع  
الرجال ]

[ الخامسة : إذا أرادت أن تصلي ] ~~٨~~ مع الرجال فإنها // تقف خلف صف الرجال<sup>(٨)</sup> ؛ لما روينا في قصة أنس : " وصلت العجوز من ورائنا ، وإن كن جماعة [ فيقفن صفوفاً ]<sup>(٩)</sup> ، والصف الأخير أفضل من الذي قبله ؛ لما روي عن رسول الله x أنه قال : " خير صفوف النساء آخرها وشرها أولها " .

فرعان : أحدهما إذا أرادت المرأة أن تصلي مع رجل واحد فتقف خلفه<sup>(١٠)</sup> ، ويكره لها أن تقف على يمينه ، لما روي عن رسول

[ صلاة المرأة  
وحدها مع رجل  
واحد ]

(١) انظر : الأم ( ٢٩٢ / ١ ) ، الإبانة الورقة [ ٤٤ / ١ ] ، مختصر البويطي الورقة ( ٦ / ب ) ، التهذيب ( ٢٥٥ / ٢ ) ، العزيز ( ١٤٢ / ٢ ) ، التعليقة ( ٢ / ١٠٤٥ ) ، المحرر في الفقه ص ٢٠٠ ، البيان ( ٢ / ٤٢٩ ) ، الحاوي ( ٢ / ٤٤٧ ) ،

المجموع ( ٤ / ٢٥٤ ) ، التنبيه ص ٥٤ ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ٢ / ١٤٥٧ ) ، الشافعي في الأم ( ١ / ٢٩٢ ) .

(٢) أخرجه الدارقطني ( ١ / ٢٠٤ ) ، البيهقي في سننه ( ٣ / ١٣١ ) .

(٣) أخرجه الدارقطني ( ١ / ٤٠٥ ) ، البيهقي ( ٣ / ١٣١ ) .

~~٨~~ في ( د ) ، ( هـ ) : " بعده " ، وفي ( ط ) : " يليه " .

(٥) لحديث : " خير صفوف الرجال أولها " .

(٦) انظر الباب الخامس عشر : في موقف الإمام والمأموم ، الفصل الأول : في سنة الوقوف في حق الرجال ، الفرع الثاني من المسألة الأولى .

~~٨~~ ساقط من ( ط ) .

(٨) انظر : الأم ( ١ / ٣٠٢ ) ، البيان ( ٢ / ٤٢٦ ) ، التعليقة ( ٢ / ١٤٦ ) ، المقنع الورقة

( ٦٢ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ٢ / ١٣٧٦ ) .

(٩) في ( د ) ، ( هـ ) : " فيقفن صفوفاً والصف " ، وفي ( ط ) : " فيقفن صفوفاً إذا كان إمامهن امرأة ، والصف " .

(١٠) انظر : الأم ( ١ / ٣٠٠ ) ، البيان ( ٢ / ٤٢٦ ) ، التهذيب ( ٢ / ٢٧٧ ) ،

العزيز

الله x أنه قال : " أخروهن من حيث أخرهن الله " (١) ، ولأنا روينا في قصة أنس : " وصلت العجوز وراءنا " ، فإذا لم يجز لها أن تقف في صف الرجال ، كيف يجوز لها أن تقف بجانب الإمام !

الثاني : لو وقفت بجانب الإمام واقتدت به ، أو وقفت في الصف واقتدت ، كره لها ذلك ، ولكن تصح صلاتها وصلاة القوم (٢) ، وقال أبو حنيفة (٣) : إذا وقفت بجانب الإمام واقتدت به ، بطلت صلاة الإمام وصلاتها ، وإن وقفت في الصف بطلت صلاة من على يمينها ومن على يسارها ومن يحاذيها في الصف الذي خلفه . ودليلنا أن الخطأ في

لموقف لا يوجب بطلان صلاة الإمام // ، كما لو تقدم المأموم على الإمام .

[ أحكام الخنثى في الوقوف ]

ال . سادسة : الخنثى إذا كان مع الرجال كان حكمه حكم النساء (٤) ، حتى إذا أرد أن يقتدي برجل وحده يقف خلفه ؛ لاحتمال أنه // امرأة ، وإن كانوا عدداً يقفون صفّاً خلف الرجال . وإذا كان الخنثى مع النساء فحكمه حكم الرجال ، حتى إذا أراد الخنثى أن يصلي بالنساء يقف قدامهن ، لاحتمال أنه رجل ، وإن أراد جماعة الخنثى أن يصلوا خلف الإمام يقفون صفّاً خلف الرجال وقدام النساء (٥) .

[ إمامة الرجل بخنثى وامرأة ]

( ١٧٤ / ٢ ) ، التعليقة للقاضي حسين ( ١٠٤٦ / ٢ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ١٣٧٦ / ٢ ) .  
(١) الأثر ورد عن ابن مسعود موقوفاً ولم أعثر عليه مرفوعاً إلى رسول الله . انظر : صنف

عبد الرزاق ، كتاب الصلاة ، باب شهود النساء الجماعة ( ١٤٩ / ٣ ) .  
(٢) انظر : الأم ( ٣٠٢ / ١ ) ، العزيز ( ١٧٥ / ٢ ) ، المجموع ( ٢٥٥ / ٤ ) ،  
التنبيه

ص ٥٣ ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ١٣٩٣ / ٢ ) .  
(٣) انظر : بدائع الصنائع ( ١٤٠ / ٢ ) ، الهداية شرح بداية المبتدي ( ٣٦٠ / ١ ) .  
(٤) في الوقوف خلف الإمام يُنظر المسألة الخامسة من هذا الفصل .  
(٥) انظر : الأم ( ٣٠٠ / ١ ) ، البيان ( ٤٢٦ / ٢ ) ، المجموع ( ٢٥٢ / ٤ ) ، العزيز ( ١٧٤ / ٢ ) ، التعليقة ( ١٠٤٦ / ٢ ) ، التنبيه ص ٥٤ ، المقنع الورقة ( ٦٢ ) ،  
التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ١٣٧٧ / ٢ ) .

فرع : لو أراد رجل أن يصلي برجل وخنثى وامرأة ، فالرجل  
يقف على يمينه ، والخنثى خلف الرجل ، والمرأة خلف الخنثى . وإن  
أراد أن يصلي بخنثى وامرأة ، فالخنثى يقف خلفه ، والمرأة خلف  
الخنثى<sup>(١)</sup> .

(١) انظر : الأم ( ٣٠٠ / ١ ) ، البيان ( ٤٢٦ / ٢ ) ، المجموع ( ٢٥٢ / ٤ ) ، العزيز  
( ١٧٤ / ٢ ) ، التعليقة ( ١٠٤٦ / ٢ ) ، التنبيه ص ٥٣ ، المقنع الورقة ( ٦٢ ) .

### الفصل الثالث : في بيان المواضع التي يجوز أن يقف فيها المأموم

#### ويقتدي بالإمام

وفيه اثنتا عشرة مسألة: إحداها: المأموم لا يجوز أن يقف قدام الإمام، فلو وقف // قدام الإمام واقتدى به وكان يقف على أركان صلاته، المذهب أن صلاته لا تنعقد، وفيه قول آخر أنه [ تصح صلاته ]<sup>(١)</sup> ، وهو مذهب مالك<sup>(٢)</sup> . ووجه القول القديم أن الخطأ في الموقف لا يمنع صحة الصلاة ؛ كالمأموم الواحد إذا وقف على يسار الإمام<sup>(٣)</sup> . ووجه ظاهر المذهب أن الموضع ليس بموقف للمأمومين أصلاً ، فلم تصح فيه الصلاة مقتدياً به<sup>(٤)</sup> .

فروع أربعة : أحدها : إذا أراد أن يصلي مع الإمام في الكعبة ، فإن وقف ووجهه إلى وجه إمامه يجوز ، وكذلك [ إذا ] وقف

[ صلاة المأموم مع إمامه في الكعبة ]

(١) القول الجديد " لا تنعقد " ، والقديم " تصح صلاته " . انظر : الأم ( ١ / ٣٠١ ) ، الإبانة الورقة ( ٤٤ / ١ ) ، البيان ( ٢ / ٤٣١ ) ، الحاوي ( ٢ / ٤٣٠ ) ، المقنع الورقة ( ٦٢ ) ، مختصر البويطي الورقة ( ٨٤ / ١ ) ، الوسيط ( ٢ / ٢٣٠ ) ، فتح العزيز ( ٢ / ١٧٢ ) ، المجموع ( ٤ / ٢٥٦ ) ، نهاية المطلب جـ ٢ ( ٣٩٤ / ب ) ، التنبيه ص ٥٤ .

(٢) في ( هـ ) : " تصح صلاته " ، وفي ( ط ) ، ( د ) : " يصح صلاته " . (٣) قال مالك : صلاتهم تامة وإن كانوا بين يدي الإمام ، ولا أحب لهم أن يفعلوا ذلك . وقال في موضع آخر : لا أحب أن يفعله ، ومن فعله أجزأه . انظر : المدونة ( ١ / ١٧٥ ) ، الذخيرة ( ٢ / ٢٥٨ ) .

(٤) انظر : الحاوي الكبير ( ٢ / ٣٤١ ) ، التعليقة ( ٢ / ١٠٤٨ ) ، التهذيب ( ٢ / ٢٧٨ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ٢ / ١٣٩٤ ) .

(٥) انظر : الأم ( ١ / ٣٠١ ) ، التنبيه ص ٥٣ ، التهذيب ( ٢ / ٢٧٨ ) ، روضة الطالبين ( ١ / ٤٦٢ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ٢ / ١٣٩٣ ) .

( هـ ) : " لو " .



وظهره إلى ظهر إمامه أو إلى جنب إمامه يجوز<sup>(١)</sup> ، فأما إن استقبل الجهة التي توجه إليها الإمام وتقدم على الإمام فعلى ما ذكرنا من القولين<sup>(٢)</sup> .

[ وقوف الإمام  
في مقام إبراهيم  
والمأمومين حول  
الكعبة ]

الثاني : إذا وقف الإمام بمكة في مقام إبراهيم ، وقلنا بقولنا : إن المأموم لا يجوز أن يتقدم الإمام<sup>(٣)</sup> ، فوقف القوم حول الكعبة خلفه على ما جرت به // العادة ، وكان بعضهم أقرب إلى الكعبة من إمامه ، فإن كان في الجهة التي توجه إليها الإمام ، فلا يجوز على ظاهر المذهب<sup>(٤)</sup> ، وإن كان في باقي الجهات فالحكاية عن الشافعي - رحمه

ط [ ١١٢ ب ]

الله - أنه يجوز<sup>(٥)</sup> ، وقال أبو إسحاق : لا يجوز ، وقاس على ما لو وقف واستقبل تلك الجهة وتقدم على الإمام ، وأصحابنا فرقوا بفرقين : أحدهما : أنه إذا استقبل تلك الجهة [ يحصل ] بين يديه ، وإذا كان من جهة أخرى فلا يحصل بين يديه . الآخر : أن في تلك الجهة لا يشق عليه معرفة [ الحال ، وأنه هل تأخر ]<sup>(٦)</sup> عن الإمام أم لا ، فأما في باقي الجهات لا يظهر إلا بالذرع والمساحة ، وفي ذلك مشقة فجوزنا .

[ إذا وقف المأموم  
محاذياً لإمامه ]

الثالث : إذا وقف محاذياً<sup>(٨)</sup> لإمامه ، بحيث يكون عقب<sup>(٩)</sup>

هـ [ ٢٠٢ أ ]

(١) انظر : الوسيط ( ٢ / ٢٣١ ) ، فتح العزيز ( ٢ / ١٧٣ ) ، المجموع ( ٤ / ٢٥٧ )

(٢) القولان : الجديد أنه لا تصح صلاته إذا تقدم على الإمام .

انظر : الوسيط ( ٢ / ٢٣١ ) ، العزيز ( ٢ / ١٧٣ ) ، المجموع ( ٤ / ٢٥٧ ) .

(٣) بناء على القول الجديد .

(٤) انظر : الأم ( ١ / ٣٠٢ ) ، الحاوي ( ٢ / ٤٣٠ ) ، الوسيط ( ٢ / ٢٣١ ) ، فتح

العزيز ( ٢ / ١٧٢ - ١٧٣ ) ، البيان ( ٢ / ٤٣٢ ) ، المجموع ( ٤ / ١٥٧ ) .

(٥) انظر : المصادر نفسها السابقة . وقال في الأم : إن كان في غير جهته فطريقان :

المذهب : القطع بصحتها ، وبهذا قطع الجمهور . والثاني : فيه القولان ، حكاه

الأصحاب عن أبي إسحاق المروزي .

(٦) في ( د ) ، ( هـ ) : " يحصل " ، وفي ( ط ) : " يحصل " .

(٧) في ( د ) : " أنه " ، وفي ( ط ) : " وأنه " ، وفي ( هـ ) : [ الحال وأنه هل تأخر ]

(٨) محاذياً : أي موازياً ، يقال : حاذى الشيء : وازاه ، والحذو والحذاء : الإزاء

والمقابل ؛ أي أنها محاذيتها . انظر : لسان العرب ( ٣ / ٩٨ ) ، باب الحاء .

(٩) العقب : بكسر القاف ، مؤخر القدم ، وهي أنثى ، والسكون للتخفيف جائز ، والجمع

أعقاب ، وفي الحديث : " ويلٌ للأعقاب من النار " أي لتارك غسلها في الوضوء .

انظر : المصباح المنير ( ٢ / ٤١٩ ) كتاب العين ، لسان العرب ( ٩ / ٢٩٩ )

المأموم موازياً لعقب الإمام ، إلا أن رجل المأموم // كان أطول ، فيقدم أطراف أصابعه على أطراف أصابع الإمام ، فتصح صلاته<sup>(١)</sup> ؛

لما روي أن عبد الله ابن مسعود صلى بالأسود<sup>(٢)</sup> وعلقمة<sup>(٣)</sup> ، فأقام أحدهما عن يمينه // والآخر عن يساره وكانا أطول فأمرهما بالتأخير<sup>(٤)</sup> .

[ إذا كنت رجل  
الإمام أكبر ورجل  
المأموم أصغر ]

الرابع : إذا كان رجل الإمام أكبر ، ورجل المأموم أصغر ، فوق

المأموم بحيث يحاذي أطراف أصابعه أطراف أصابع الإمام ؛ ولكن تقدم عقبه على عقب الإمام ، فقد حصل محاذياً للإمام ببعض بدنه ، فهل تصح صلاته أم لا ؟ فعلى وجهين<sup>(٥)</sup> بناء على ما لو استقبل الكعبة ببعض بدنه وقد ذكرناه<sup>(٦)</sup> .

[ الصلاة جماعة  
في صحراء ]

الثانية : إذا أراد أن يصلي جماعة في صحراء ، فإن وقف المأموم قريباً من الإمام صحت صلاته خلفه ، وإن تباعد عن الإمام

باب العين .

(١) انظر : المجموع ( ٢٥٧ / ٤ ) ، التهذيب ( ١٧٢ / ٢ ) ، الوسيط ( ٢٣٠ / ٢ ) ، المحرر في الفقه الشافعي ص ١٩٨ ، التعليقة ( ١٠٤٨ / ٢ ) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ٣٩٤ ( ب ) .

(٢) الأسود : هو عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد بن قيس ، أبو حفص ، حدث عن أبيه وعمه علقمة بن قيس وعائشة وابن الزبير ، تابعي ولد في حياة الرسول ، وأدرك أيام عمر ، قال الأعرج : ما رأيت رجلاً بعد الصحابة أفضل منه ، وهو أخو عاصم بن عمر ابن الخطاب لأمه ، توفي بالمدينة سنة ٩٨ أو ٩٩ . انظر : سير أعلام النبلاء ( ١١ / ٥ ) ، الأعلام ( ٣٤٢ / ٣ ) .

(٣) علقمة بن قيس بن عبد الله الفقيه ، عم الأسود بن يزيد ، وأخيه عبد الرحمن ، وخال فقيه العراق إبراهيم النخعي ، ولد في أيام الرسالة المحمدية ، وعداده في المخضرمين ، وهاجر في طلب العلم ونزل الكوفة ولازم ابن مسعود ، وكان يشبهه في هديه وسمته وفضله ، شهد صفين وغزا خراسان ، وتوفي بالكوفة سنة ٦٢ هـ ، وقيل : ٦١ هـ . انظر : سير أعلام النبلاء ( ٥٥ / ٤ ) ، الأعلام ( ٢٤٨ / ٤ ) .

(٤) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ، باب وضع الأيدي على الركب في الركوع ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ( ١٥ / ٥ ) .

(٥) انظر : المجموع ( ٢٥٧ / ٤ ) ، التهذيب ( ١٧٢ / ٢ ) ، الوسيط ( ٢٣٠ / ٢ ) ، التعليقة ( ٤٨ / ٢ ) . الوجهان : أحدهما يجعل متقدماً بتقديمه عليه ، الثاني : لا ؛ لأن هذه مخالفة لا تظهر ، كما أن ما لا يظهر من المخالفة في الأفعال لا يضر .

(٦) انظر المسألة الأولى من الفصل الثالث : في بيان المواضع التي يجوز أن يقف فيها المأموم .